



خريطة الاستثمار في العالم العربي 2017 بين التحديات والفرص الواعدة

اتحاد الغرف العربية

أيلول (سبتمبر) 2017

تقدير

يسرنا إصدار هذه الدراسة تحت عنوان «خريطة الاستثمار في العالم العربي 2017 - بين التحديات والفرص الواعدة»، وتهدف إلى تسليط الضوء على العديد من المجالات الواعدة للاستثمار، كما توجه الأنظار للوقوف على احتياجات التقدم والتطوير لتجاوز الصعوبات والثغرات، والبناء على الطاقات وفقا للإمكانيات والموارد المتاحة والمزايا التنافسية.

وتستعرض الدراسة بالتحليل المعمق أوضاع الاستثمار في العالم العربي، والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في بيئة الأعمال، والتحديات الواجب اعتمادها في سياسات الاستثمار وفي برامج الإصلاح، كما تتناول بالتفصيل البيئة والفرص الاستثمارية في جميع الدول العربية، من حيث نقاط القوة والضعف، واحتياجات التطوير، مع تحديد الفرص القطاعية الواعدة لكل من الدول، في إطار الرؤى الطموحة، والتطورات الميدانية في استقطاب الاستثمارات في مختلف القطاعات، كما تعكسها الإحصاءات لغاية عام 2016، وبناء على خصوصيات وامتيازات كل بلد من البلدان العربية. ويتبين من ذلك أن العالم العربي يزخر بفرص استثمارية هائلة بجذوى اقتصادية عالية لو أحسن استغلالها، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة والبالغة التعقيد التي يمر بها عدد من الدول العربية، وتنعكس على جميع دول المنطقة بشكل عام.

ونأمل أن تلقى هذه المساهمة، التي أعدت من قبل إدارة البحوث الاقتصادية، الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب القرار من المسؤولين الرسميين المعنيين بالاستثمار ومن قيادات وفعاليات القطاع الخاص العربي.

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس اتحاد الغرف العربية

المحتويات

- تقديم.....3
- أولا - تحديات هجرة الاستثمارات6
- ثانيا - بيئة الأعمال6
- ثالثا - نحو إعادة نظر جذرية بسياسات الاستثمار.....7
- رابعا - الإصلاح لا يحتمل رفاهية التأخير.....10
- خامسا - البيئة والفرص الاستثمارية بحسب البلدان.....10
- الأردن: التجارة والطاقة المتجددة والصيدلة والسياحة.....10
- الإمارات: العقار والنقل والطاقة المتجددة والسياحة.....14
- البحرين: الخدمات المالية والاتصالات والسياحة.....18
- تونس: الزراعة والسياحة والاتصالات ومكونات السيارات.....21
- الجزائر: الصناعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا.....23
- جيبوتي: الموانئ والاتصالات وشبكات النقل.....26
- السعودية: الصناعات الكيماوية، العقار، والسياحة.....28
- السودان: مرحلة جديدة واعدة على كافة المستويات.....31
- سوريا: تداعيات الحرب ومآسيها.....34
- الصومال: الاستقرار يعتمد على المساعدات وفرص العمل.....36
- العراق: فرص لا متناهية بانتظار استكمال الاستقرار وتهيئة البيئة الاستثمارية.....37
- عُمان: بيئة تنافسية وآفاق واعدة.....41
- فلسطين: آفاق رحبة رغم الصعوبات.....45
- قطر: طاقات وإمكانات.....47
- جزر القمر: مقومات تحتاج إلى تفعيل.....50

- 51..... الكويت: خدمات الأعمال والمال والاتصالات
- 55..... لبنان: فرص وامتيازات بانتظار الإصلاحات الموعودة
- 58..... ليبيا: طاقات تحتاج الى الاستثمار
- 60..... مصر: إمكانيات وآفاق مترامية
- 65..... المغرب: إصلاح ونمو وبيئة استثمارية متطورة
- 69..... موريتانيا: مقومات واعدة
- 73..... اليمن: بين المعاناة والآمال

خريطة الاستثمار في العالم العربي 2017

بين التحديات والفرص الواعدة

أولاً - تحديات هجرة الاستثمارات

إن هجرة الاستثمارات وتراجع استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى العالم العربي يشكلان أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في ظل الظروف البالغة التعقيد التي تمر بها المنطقة في المرحلة الحالية، فرأس المال هو عصب الاستثمار والاقتصاد، والركيزة الأساسية للتنمية والتقدم، فيما يؤدي تراجع استقطابه إلى تعطيل خطط التنمية، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الفجوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

ويشير تقرير الاستثمار العالمي 2017 الصادر عن أونكتاد أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية شهدت ارتفاعاً بنسبة 25 % من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، حيث أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات التي وصلت إليها عام 2008 عند 96.3 مليار دولار، وفي عام 2016، شكلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية نسبة 1.8 % من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، ويلاحظ تركيز الاستثمار الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استقطبت كل من الإمارات ومصر والسعودية نسبة 80 % من الإجمالي.

ثانياً - بيئة الأعمال

يظهر تقرير البنك الدولي عن أداء الأعمال أن غالبية الدول العربية تحتاج الكثير من الإصلاحات في بيئة الأعمال، فمجموعة الدول العربية تحل في المرتبة 124 من بين 190 بلداً بالنسبة لسهولة أداء الأعمال، كما يبين وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في بيئة الاستثمار، حيث تحل الإمارات في مصاف الدول الأفضل مناخاً للاستثمار في المرتبة 26 عالمياً، يليها في ذلك البحرين في المرتبة 63، ثم عُمان في المرتبة 66، فالمغرب في المرتبة 68، ثم تونس في المرتبة 77.

ولدى استعراض المؤشرات بالنسبة لكل من سهولة تأسيس الأعمال، والحصول على رخص البناء، والكهرباء، وتسجيل الملكية، وللحصول على تمويل، وبالنسبة لحماية صغار المستثمرين، ومدى سهولة دفع الضرائب، وفي مجال التجارة عبر الحدود، وما يتعلق بتنفيذ العقود، وتصفية الشركات، يتبين أن مشكلة الحصول على تمويل تتصدر الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في العالم العربي، تليها في المرتبة الثانية بالتساوي كل من القيود على التجارة عبر الحدود والقيود على تصفية الشركات، ومن ثم في المرتبة الثالثة يأتي ضعف النظم التي تكفل حماية صغار المستثمرين.

وتتفاوت المؤشرات بين الدول وفي الدولة نفسها، حيث نجد أن كل من الإمارات وقطر يحلان في المرتبة الأولى عالمياً بالنسبة لسهولة دفع الضرائب، بينما هناك ثغرات بالنسبة للإمارات في مجال تصفية الشركات والحصول على تمويل، وبالنسبة لقطر في مجال حماية صغار المستثمرين، وفي الحصول على تمويل، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وتصفية الشركات. أما الأردن، فيحل في المرتبة الأولى عربياً في سهولة التجارة عبر الحدود بفضل الإصلاحات المهمة التي تمت مؤخراً، بينما لديه ثغرات في مجال سهولة الحصول على التمويل، والاستحصال على رخص، ولتأسيس الأعمال.

ثالثاً - نحو إعادة نظر جذرية بسياسات الاستثمار

يستدعي ما تقدم من مؤشرات إعادة نظر جذرية لتغيير هذا الواقع وجذب رؤوس الأموال المهاجرة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، خاصة مع سعي العديد من الدول العربية للمزيد من فتح الأسواق أمام الاستثمارات ولتعديل سياساتها وقوانينها لكسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

ولا بد من مراجعة الحوافز والمزايا التي تمنحها الدول العربية لمواطنيها وللأجانب لكي يستثمروا فيها، بما يعني مطابقتها ومضاهاتها بما تمنحه الدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الدولية، وما يتطلبه ذلك من سعي حثيث لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، إلى جانب الانفتاح وإزالة عقبات التجارة العربية البينية نظراً لحاجة الاستثمار إلى الاقتصادات الرخبة والمفتوحة على الأسواق.

وهناك مجموعة من العوامل الأساسية التي يحتاجها المستثمر المحلي والعربي والدولي، والتي يود المستثمر رؤيتها في الدول التي يرغب في الاستثمار فيها، ويجب التركيز عليها، وأهمها:

1. **الاستقرار الأمني والسياسي.**
2. **الاستقرار التشريعي وتوفير الحوافز المناسبة في القطاعات التي تحتل أولوية تنموية، ومن المهم أن تكون مختلف العوامل المساعدة والمسهلة متوفرة لكي يتم الاستفادة من الحوافز المتاحة، ونشير على سبيل المثال، أنه لا فائدة من الإعفاء الضريبي الذي يمنح لمدة عدة سنوات على المشروعات الاستثمارية في منطقة ما إذا كان على المستثمر أن يقضي معظم هذه السنوات في الاستحصال على التصاريح والأذونات المطلوبة.**
3. **وجود رؤية اقتصادية جديّة، والأهم من ذلك أن تكون واقعية وواضحة وقابلة للتنفيذ وأن يتم الالتزام بها وفقاً لجدول زمني محدد، وأن تركز على خصوصيات وأولويات التنمية في كل بلد عربي.**
4. **البنى التحتية التقليدية من كهرباء ومياه ومواصلات واتصالات وأساطيل للنقل البري والبحري والجوي، وكذلك البنى العصرية المعلوماتية والمتطورة والتي تواكب احتياجات التنمية والاقتصاد المعرفي، ووضعها بتصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة.**
5. **البيئة المالية المستقرة، ومفتاح الاستقرار هو تحقيق نسبة تضخم منخفضة، وما يعنيه من تخفيض في العجز المالي، فانخفاض التضخم يسمح بفوائد منخفضة تسهل الائتمان للقطاع الخاص ويتيح أسعار صرف مستقرة وتكاليف تشغيل قابلة للتوقع.**
6. **تحرير الأسواق، بما في ذلك سوق العمل، حيث القيود المتشددة على أسواق العمل خصوصاً في دول الخليج العربية تمثل أحد أهم معوقات الاستثمار.**
7. **تعزيز الثقة من خلال الشفافية في النفقات العامة، كما في المعاملات المصرفية ومعاملات الشركات، ذلك أن أكثر ما يخشى منه المستثمرون هو أن يشعروا بالجهل تجاه حقيقة ما يجري في البلد الذي يوظفون أموالهم فيه وتجاه حقيقة أوضاعه المالية، والثقة تأتي كنتيجة للشفافية وللمعلومات الصريحة والواضحة والإحصاءات الدقيقة، ومن ناحية ثانية، فإن الشفافية تستوجب مكافحة الفساد، والحد من البيروقراطية، والإصلاح الإداري، واحترام حقوق الملكية ووضوح القوانين المتصلة بها.**
8. **حرية تحويل الأموال وعدم وجود قيود على استبدال العملات، لأن خلاف ذلك يشكل عامل إرباط وطارد أساسي للشركات الأجنبية، وحتى المحلية.**
9. **تحديث التعليم وتعزيز بنية العلم والتكنولوجيا لمواكبة التطور واحتياجات أسواق العمل، وتوفير البيئة التي تحد من هجرة الأدمغة، خصوصاً وأن العالم العربي يساهم بنحو ثلث الأدمغة المهاجرة من الدول النامية، ومن المهم تشجيع الباحثين العرب وتحسين معيشتهم، والاستفادة**

من الأدمغة العربية في المهجر، تمهيدا لبناء الكتلة الحرجة، لأن الدول لم تعد تقاس بالموارد بل بالمعرفة، مع تطوير البنية التشريعية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص بالإنفاق على البحث العلمي، وتوجيه الأبحاث لمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الخاص ولمشروعات التنمية المستدامة.

10. توفير بيئة اقتصادية وتجارية تنافسية، وما ينطوي عليه ذلك من مقومات المنافسة الحرة، وإزالة معوقات الاستيراد والتصدير، وتحديث العمليات والإجراءات ارتكازا على المكننة والمعلوماتية.

11. التنوع الاقتصادي لتعزيز الفرص والمجالات الاستثمارية، وصياغة برامج واضحة للخصخصة، سواء في الدول النفطية أم الدول غير النفطية التي تركز أيضا على عدد محدود من الموارد.

12. السعي لمعالجة ثغرة التمويل، سواء على المستوى الوطني أو بالمقاربة العربية المشتركة، ولا سيما من خلال ابتكار آليات لتشجيع توظيف السيولة في المصارف العربية في المشروعات المتصلة بالتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي.

13. التركيز على استقطاب الاستثمارات العربية، باعتبار أن العديد من الدول العربية هي من أهم الدول في العالم في تصدير الاستثمار، وتقدر الاستثمارات العربية في الخارج بأكثر من 200 تريليون دولار، والتي لو تم توظيف جزء بسيط منها فقط في العالم العربي فسينتقل مستوى التنمية إلى مستويات غير مسبوقه.

14. الاهتمام بأولويات التنمية العربية المشتركة من خلال المشروعات التي تصب في المجالات التالية:

- توفير فرص عمل للشباب، وإرشادهم لابتكار فرص عمل جديدة في شتى المجالات الحياتية، وإتاحة الفرص المتساوية للجنسين، وتمكين المرأة اقتصاديا وإنصافها تشريعيا.
- تشجيع الشركات الناشئة على الاستثمار في مشروعات الثورة الصناعية الرابعة.
- حماية البيئة وتشجيع الاستثمار في المشروعات التي تحمي وتنمي البيئة وتؤمن استدامة الموارد، علما أن هناك تكاليف عالية للتدهور البيئي، وتقدر نسبة للنتاج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين 3.4% في الأردن و5.4% في مصر.
- توفير الحوافز المناسبة للاستثمار في الأمن الغذائي المستدام وفي الأمن المائي، لأن كلفة إغفال ذلك باهظة للغاية، نظرا لتفاقم قضية الشح المائي في العالم العربي، والتي يتأثر بها نحو 61% من الناتج المحلي الإجمالي العربي.
- الاهتمام بتشجيع الاستثمار في كل من الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء والنقل المستدام.

رابعاً - الإصلاح لا يحتل رفاهية التأخير

يحتاج العالم العربي إلى المزيد من التطوير في بيئة الأعمال لتصبح أكثر انفتاحاً وجذباً وأكثر تكاملاً، وما يتطلبه ذلك من تطوير وتحديث في البنى التحتية والتشريعية وفي الخبرات الفنية والعلمية والقوى البشرية المدربة والمؤهلة، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تأهيل المناخ الاستثماري وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

صحيح أن نتائج الإصلاحات تأخذ وقتاً قبل أن تجنى ثمارها، كما أن استقطاب الاستثمار وتوليد الوظائف ليس أمراً سهلاً في منطقة تتعاضد فيها التحديات، من جراء استنزاف الصراعات في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى تأثير انخفاض أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، لكن تأخير الإصلاحات يؤدي إلى زيادة صعوبة تنفيذها في المستقبل.

وعلى جميع دول المنطقة أن تعمل لتمكين القطاع الخاص للقيام بدور استثماري أكبر، ولتخفيف عدم اليقين الاقتصادي من خلال الحفاظ على أوضاع اقتصادية كلية مستقرة وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار وتبسيطها، ورفع كفاءة الإجراءات الإدارية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإزالة القيود على التجارة بما يسهل الاندماج في سلاسل القيم العالمية ويوفر تنوعاً أكبر في الصادرات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير نظم التعليم والتدريب لتصبح قادرة على تخريج قوى عاملة مؤهلة للعمل في القطاع الخاص.

خامساً - البيئة والفرص الاستثمارية بحسب البلدان

الاستثمار في الأردن

التجارة والطاقة المتجددة والصيدلة والسياحة

البيئة الاستثمارية:

الأردن اقتصاد منفتح يستند إلى بيئة استثمارية وتجارية مشجعة ومهارات مناسبة وبنى تحتية حديثة، مما يؤهله للتحويل قداماً إلى الاقتصاد المعرفي، ويزخر الأردن بالمزايا الاستثمارية، بالإضافة إلى استقرار القوانين المحفزة للاستثمار، بالتوازي مع انخفاض المخاطر بفضل الاستقرار الأمني والسياسي. كما يتمتع الأردن بمزايا انخفاض تكاليف التشغيل، وخصوصاً العمالة المؤهلة.

وهناك العديد من الامتيازات في شتى القطاعات، مثل إعفاء الاستثمار في القطاع الزراعي من ضريبة الدخل، وإعفاء مدخلات قطاع الطاقة المتجددة من الرسوم الجمركية، وغيرها من الامتيازات الممنوحة للاستثمار في قطاع الأدوية والقطاع الصحي والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، كما تركز الحكومة مؤخراً على توفير المزيد من التسهيلات عبر تفعيل النافذة الاستثمارية وإزالة معوقات الاستثمار وتسهيل إجراءات الملكية للمستثمرين الأجانب.

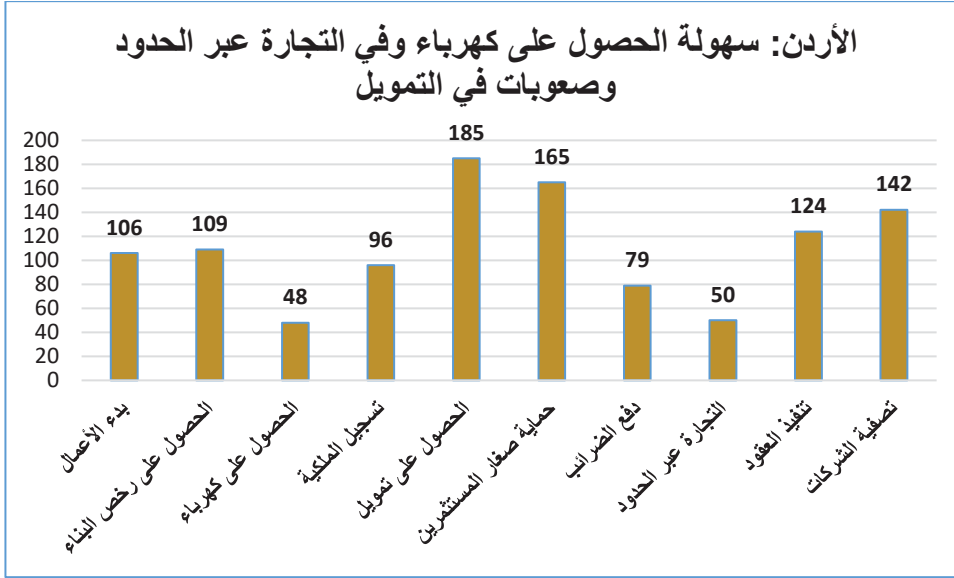
وعلى الرغم من التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية، والتي أدت إلى شبه إغلاق لأسواق سوريا والعراق، بالتزامن مع أزمة تدفق النازحين السوريين، أظهر اقتصاد الأردن تحسناً في النصف الأول من عام 2017، مع عودة الانتعاش للصادرات ولعائدات السياحة والتحويلات الخارجية مقارنة بعام 2016، ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 2.3% عام 2017، كما ينتظر أن تستقر نسبة التضخم عند 2.5% بنهاية العام ذاته، وكذلك يتوقع تراجع تدريجي في عجز الحساب الجاري، بدعم من الإصلاحات الهيكلية والتماسك المالي.

سهولة التجارة عبر الحدود:

احتل الأردن المرتبة الأولى عربياً والخمسين عالمياً في سهولة التجارة عبر الحدود من بين 190 بلداً في العالم، وقد أصبحت التجارة أسهل بعد تسريع معاملات الجمارك وتعزيز استخدام النافذة الواحدة وتحسين البنى التحتية في جمارك ومرفأ العقبة، كما تم تسهيل عملية دفع الضرائب.

وخلال عام 2017 أطلقت دائرة الجمارك خطة استراتيجية للسنوات 2017 – 2019، والتي تستهدف أن يصبح الأردن من أفضل عشرين دولة في العالم في أمن وتسهيل التجارة عبر الحدود، وذلك في إطار رؤية الأردن 2025 وما انبثق عنها من برامج وطنية. وترتكز الخطة على ثمانية أهداف تتمثل بتسهيل إجراءات التخليص الجمركي، وزيادة فاعلية الأداء والقدرات المؤسسية، وتعزيز الإيرادات المالية، ورفع كفاءة التحصيل، وزيادة رضا متلقي الخدمات، وتعزيز المسؤولية المجتمعية، وتطوير عمليات الاستقصاء، وإدارة المخاطر، وتحسين عمليات الضبط والرقابة الجمركية، وتعزيز الاستدامة البيئية. وسيتم تنفيذ الخطة من خلال مجموعة من المبادرات التي ستركز بشكل أساسي على التعاون مع كافة الشركاء في القطاعين العام والخاص، وعلى متلقي الخدمات، والتحسين المستمر، ومتابعة تقييم الأداء، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما سيسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني، وتسهيل حركة التبادل التجاري، وتعزيز ثقة المتعاملين بدائرة الجمارك وكوادرها.

ترتيب الأردن في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

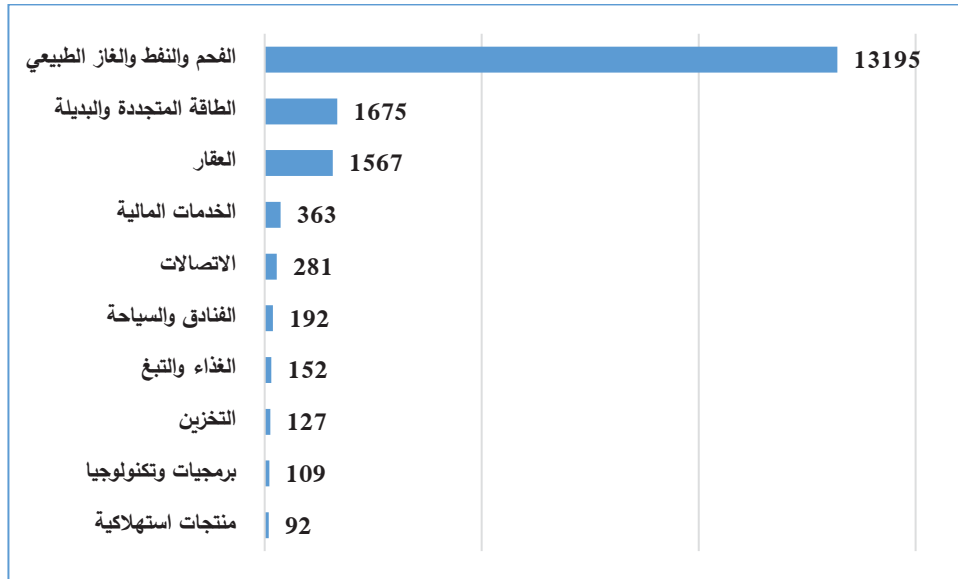
القطاعات الرئيسية للاستثمار:

أصبح قطاع الطاقة المتجددة يتصدر وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد قطاع الطاقة التقليدية، إلى جانب كل من العقار، والخدمات المالية، والاتصالات. وهناك مجالات مهمة للاستثمار في مجالات مواد البناء، والمواد الكيماوية والصيدلانية، والمعادن، فضلا عن قطاع الفنادق والسياحة، والصناعات النسيجية، والصناعات العلاجية واللوازم الطبية، والصناعات الحرفية، وغيرها من المجالات.

وفي ما يلي أبرز 10 قطاعات استقطبت استثمارات خارجية مباشرة خلال الفترة 2012 -

2016

الأردن: الاستثمارات الخارجية المباشرة حسب أهم 10 قطاعات (مليون \$)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في الأردن، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	10032	3	3
ماليزيا	1600	1	1
مصر	1129	1	1
كوريا الجنوبية	971	3	2
الإمارات	764	17	12
إستونيا	750	1	1
إيطاليا	443	3	3
البرتغال	439	2	1
السعودية	250	3	2
فرنسا	227	4	4
أخرى	1359	50	40
الإجمالي	17963	88	70

المصدر السابق.

احتياجات التطوير:

من المهم في المرحلة القادمة إعادة النظر بالنظام الضريبي بهدف تخفيف الأعباء على قطاعات الأعمال، إلى جانب تبسيط القوانين والتشريعات المتصلة بالاستثمار، مع التركيز على ما يلي:

- تعزيز آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع التشريعات الهادفة لحماية صغار المستثمرين.
- تسهيل وتبسيط تشريعات تصفية الشركات.
- تعزيز البيئة القانونية لضمان التنفيذ السلس للعقود.

الإمارات: العقار والنقل والطاقة المتجددة والسياحة

القطاعات الواعدة:

لا يزال قطاع العقار المحرك الرئيسي في الاقتصاد، وبالأخص في إمارة دبي. كما هناك قطاعات مهمة أخرى، مثل قطاع النقل الذي ينمو بسرعة قياسية، بفضل الجهود القائمة لتطوير البنى التحتية وشبكات السكك الحديدية، وكذلك قطاع الطاقة المتجددة والبديلة، ولا سيما منها الطاقة الشمسية، والسفر والسياحة، والتعليم، والصناعات التحويلية.

وتعد الإمارات مركزا عالميا لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل ما حققته من تقدم كبير في البيئة الاستثمارية. وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات النفطية، كما في قطاعات إنتاج المياه والكهرباء، إلى جانب قطاع اللوجستيات الذي ينمو بسرعة فائقة، وبالأخص بعد فوز الإمارات باستضافة معرض إكسبو 2020.

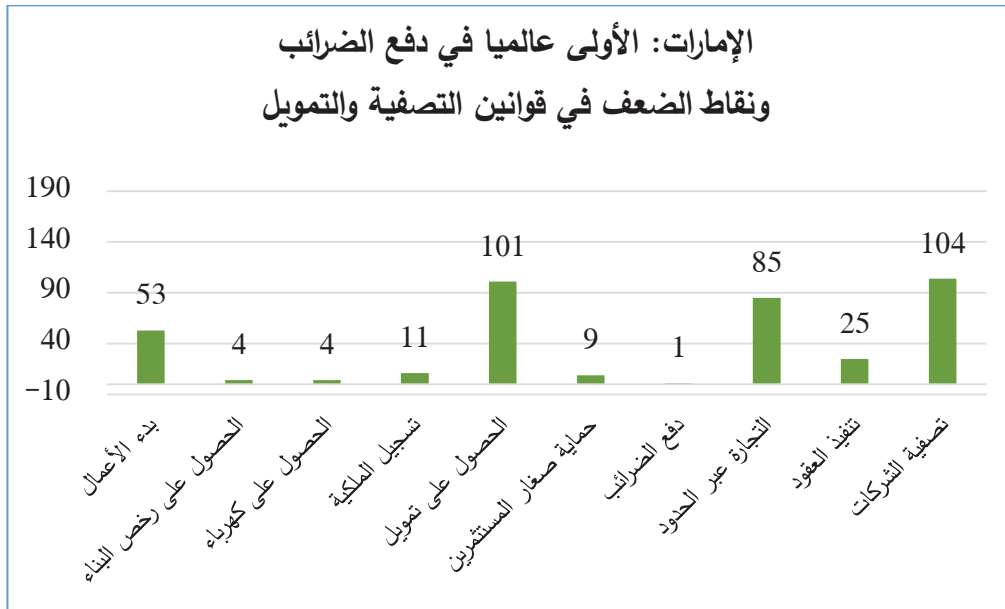
ولا شك أن التقدم المحقق في التنوع الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل يشرع الأبواب أمام الاستثمار في شتى القطاعات، ولا سيما وأن الدولة ماضية بتعزيز البيئة التشريعية لتسهيل الأعمال ومواكبة احتياجات الاقتصاد الحديث. ومن المتوقع أن يصدر قريبا

قانون جديد للاستثمار، سيتاح بموجبه التملك الكامل للمستثمر الأجنبي في قطاعات محددة، بما يوسع قداما سياسة الإمارات المفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية، ويوفر المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين العرب والأجانب. وتفيد مصادر رسمية أن القانون الجديد سيخلق فرصا استثمارية عديدة للقطاع الخاص في السنوات القادمة، وبالأخص في القطاعات الصناعية.

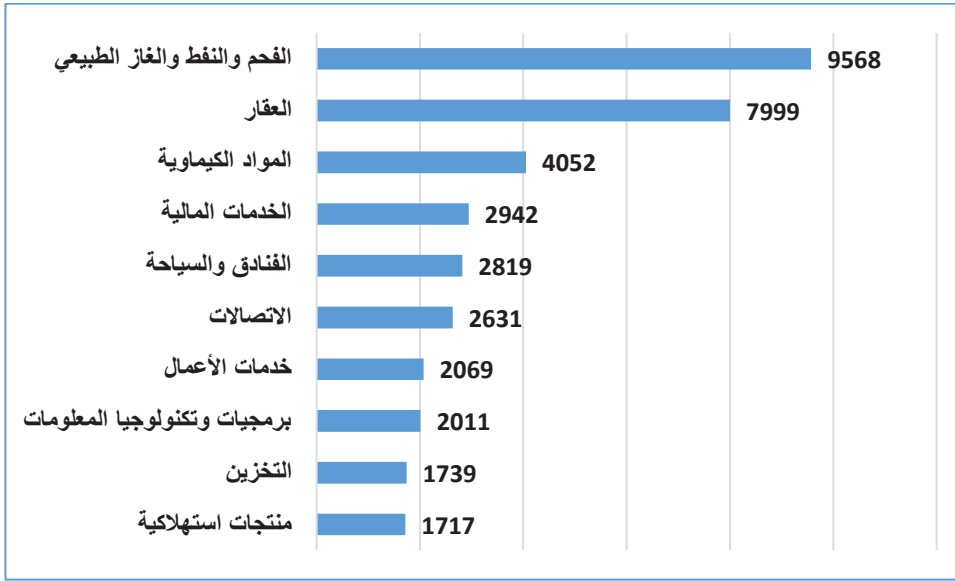
بيئة الأعمال:

تتمتع الإمارات بنظام ضريبي وتجاري مميز وسلس، حيث الضرائب الشخصية والتجارية إما ضئيلة أو منعدمة، مع حرية تحويل الأرباح والرساميل دون أية قيود. وتعتبر الإمارات الأولى عربيا وفي المرتبة 26 عالميا في بيئة الأعمال بحسب البنك الدولي. ويمكن للمستثمر الأجنبي مزولة أي نشاط تجاري، عدا عددا محدودا من الأنشطة مثل توريد العمالة مثلا. وتتمتع الإمارات ببيئة تشريعية اقتصادية متطورة، وبنى تحتية لوجستية عصرية، فضلا عن اعتمادها على الخدمات الإدارية الإلكترونية والذكية، مما جعلها وجهة لكبرى الشركات العالمية وللباحثين عن فرص استثمار وفرص عمل.

ترتيب الإمارات في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



الإمارات: الاستثمارات الخارجية المباشرة حسب أهم 10 قطاعات (مليون \$)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

استراتيجية 2021:

وضعت الإمارات خارطة طريق للتأسيس لاقتصاد «ما بعد النفط»، والتي تستهدف تعزيز الابتكار واقتصاد المعرفة، وخفض مساهمة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 من 30 % حاليا إلى 20 %، حيث ستزيد العائدات الاقتصادية من القطاعات الأخرى من خلال 15 قطاعا. ويتوقع أن تزيد مساهمة الصناعات التحويلية إلى نحو 15 % عام 2021، مقابل 8.7 % عام 2014، وسيكون هذا القطاع محورا رئيسيا للتطوير، إلى جانب أربعة قطاعات أخرى هي: النقل والتخزين، والمواصلات، والخدمات المالية، والزراعة.

المناطق الحرة:

يوجد العديد من المناطق الاقتصادية والصناعية الحرة المتخصصة، أشهرها جبل علي بإمارة دبي، إلى جانب مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) بإمارة أبو ظبي، وغيرها العديد من المناطق الصناعية بباقي الإمارات، علما أن المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة هي المشغل الأكبر للمناطق الحرة في الإمارات.

أهم الدول المستثمرة في الإمارات، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الهند	12635	137	124
الولايات المتحدة	5861	373	340
المملكة المتحدة	3384	259	243
الصين	3317	34	27
السعودية	2743	22	21
اليابان	2585	43	43
فرنسا	2057	90	80
ألمانيا	1984	96	82
هولندا	1552	34	33
كندا	1320	26	25
أخرى	11390	505	463
الإجمالي	48827	1619	1481

المصدر السابق.

مجالات تحتاج إلى إصلاح

من شأن الاستثمار بتقديم المبادرات لتحسين بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد وتوسيع الفرص الاستثمارية أن يجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة ويساهم في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، كما يمكن أن يؤدي تحسين القدرة على الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يعزز ريادة الأعمال، وأن يخلق المزيد من فرص العمل لدى القطاع الخاص. وكذلك من المهم بذل المزيد من الجهود لتشجيع الابتكار وتحسين نوعية التعليم والخدمات الصحية، بما ينمي المواهب ويرتقي بالإنتاجية إلى المستويات المطموحة.

البحرين

الخدمات الهالية والاتصالات والسياحة

مقومات واعدة:

تمتلك البحرين المقومات اللازمة للاستثمار، من بنى تحتية متطورة وتشريعات عمل عصرية. وهناك فرص وفيرة في إطار رؤية البحرين الاقتصادية 2030، والتي تهدف إلى تحسين تنافسية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. ويشرف على استقطاب الاستثمارات الخارجية مجلس التنمية الاقتصادية البحريني الذي يعمل على دعم المبادرات التي تسهم في تحسين المناخ الاستثماري. ومن المجالات الرئيسية التي يركز عليها المجلس كل من المزايا التنافسية، وقطاع الخدمات المالية، والصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والخدمات اللوجستية، وخدمات النقل.

وهناك الكثير من الفرص المهمة لقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، ولا سيما وأن الدولة تنفذ حالياً العديد من المشروعات الأساسية بقيمة إجمالية تبلغ 32 مليار دولار. ومن هذه المشروعات خط الإنتاج السادس في شركة ألبا، وإنشاء محطة جديدة للطاقة، ومشروع توسعة مطار البحرين الدولي، ومحطة غاز جديدة لشركة «بنا غاز». وهذه المشروعات وغيرها ستساهم في استمرار نمو القطاع غير النفطي بنسبة لا تقل عن 3 % عام 2017.

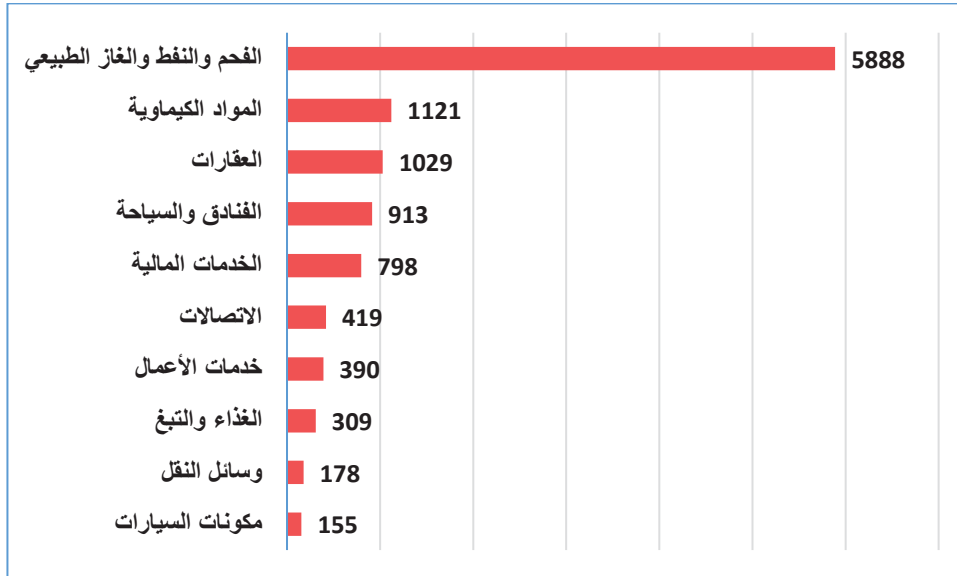
القطاعات الحيوية:

- **الخدمات المالية:** تعتبر البحرين محورا مصرفيا عالميا بفضل حزمة من القوانين والتشريعات الناظمة التي نجحت في استقطاب أكثر من 400 مصرف ومؤسسة مالية.
- **قطاع الصناعة:** هناك 10 مناطق صناعية في البحرين تتوفر فيها جميع الخدمات الأساسية من الطرق والكهرباء والصرف الصحي والمياه والاتصالات، وتحظى المشروعات فيها بإعفاءات ضريبية على رؤوس الأموال والمواد الخام ومدخلات الإنتاج، إلى جانب تعريفات منخفضة للكهرباء.
- **العقار:** ساهم تخفيف قيود الملكية والإقامة في البحرين في جذب الكثير من الاستثمارات إلى قطاع العقار، والذي يبقى من أهم وجهات الاستثمار في المملكة.
- **الخدمات اللوجستية:** تتمتع البحرين بميزات عديدة أهلتها لاستقطاب العديد من أبرز

الشركات العالمية في قطاع الخدمات اللوجستية لتقيم فروعها فيها، ومن أهم هذه المميزات القرب الجغرافي وسهولة الوصول إلى الاقتصادات الخليجية، شبكات البنى التحتية المتطورة من الطرق البرية وخطوط النقل البحري والجوي، والاتفاقيات التفضيلية والحررة مع العديد من الدول حول العالم، فضلا عن وجود منطقة مختصة باللوجستيات بجوار ميناء خليفة بن سلمان.

- **الشركات الناشئة:** تم خلال عام 2017 إنشاء «سوق البحرين الاستثماري» في إطار بورصة البحرين، ليشكل نافذة مهمة للشركات الناشئة ورواد الأعمال لجمع التمويل وجذب المستثمرين دون تعقيدات وشروط الدخول إلى السوق الرئيسية، وبإمكان الشركات التي تتطلع إلى النمو الإدراج في السوق التي توفر سرعة الوصول إلى مصادر التمويل بتكلفة أقل من السوق الرئيسية، وذلك يشمل قطاعات مختلفة، مثل الصحة والتجارة والصناعة والمطاعم، ويمكن إدراج الشركات الجديدة بأي عملة تختارها، كما أن المجال متاح للشركات الأجنبية وليس مقصورا على الشركات المحلية.
- **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:** تحتل البحرين المرتبة الأولى عربيا و29 عالميا في مؤشر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما يجعلها محورا رئيسيا للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

البحرين: الاستثمارات الخارجية المباشرة حسب أهم 10 قطاعات، 2012 - 2016 (مليون دولار)



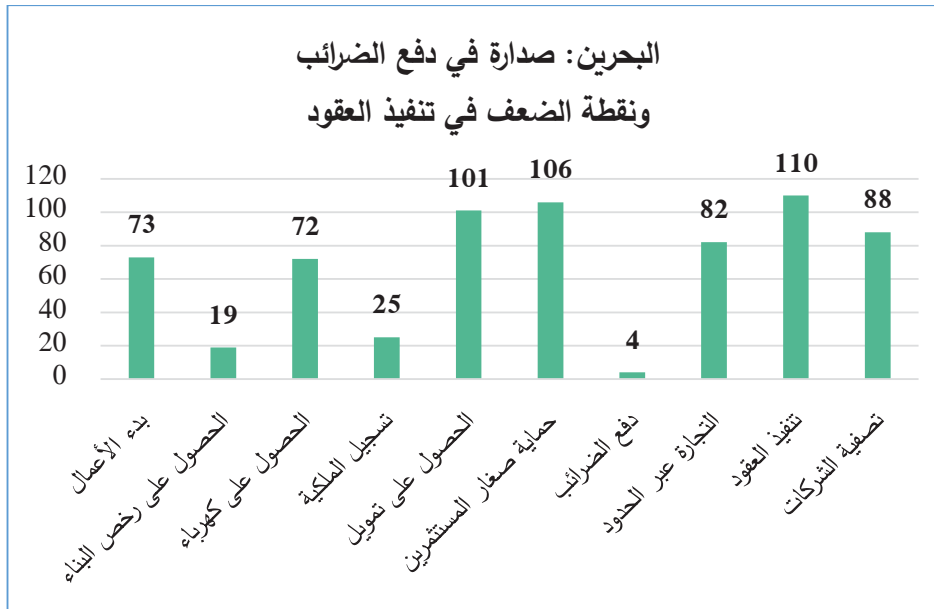
المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في البحرين، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	4434	51	36
المملكة المتحدة	2814	23	21
الهند	915	17	16
برمودا	655	1	1
الصين	586	5	5
كوريا الجنوبية	564	2	2
الولايات المتحدة	362	17	17
الكويت	271	10	9
السعودية	262	12	9
هونغ كونغ	230	2	2
غيرها	1006	66	53
الإجمالي	12099	206	171

المصدر السابق.

ترتيب البحرين في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



المصدر: مستخلص من Fdi markets

تونس

الزراعة والسياحة والاتصالات وركونات السيارات

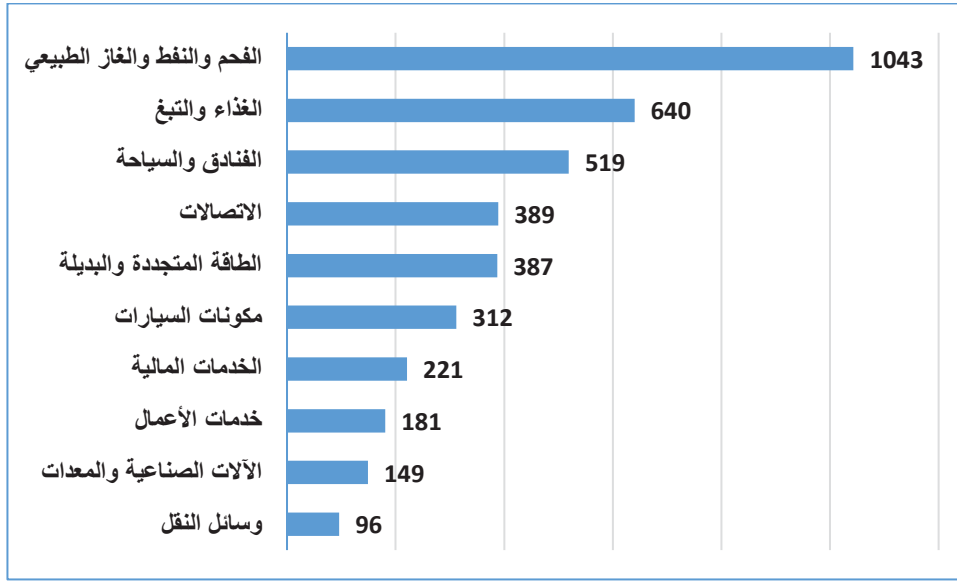
تونس 2020:

أطلقت تونس خلال 2016 خطة خماسية بعنوان «تونس 2020» تستهدف تحقيق نسبة نمو سنوية أعلى من 4 % انطلاقا من عام 2020. وترتكز الخطة على تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية وتعبئة نحو 60 مليار دولار من الاستثمارات على مدى السنوات الخمس القادمة، منها 40 % مشروعات للقطاع العام، كما تتضمن أكثر من 100 مشروع بصيغ تمويل مبتكرة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتتضمن الخطة مشروعات رائدة في قطاع اللوجستيات لبناء موانئ وشبكات من الطرق والسكك الحديدية والبنى التحتية للاتصال داخل المدن وما بينها وتجهيز مناطق لوجستية في الاقتصاد الرقمي، كما تتضمن السير قدما بتطوير الحكومة الالكترونية والتعليم الرقمي والصحة والثقافة وإقامة حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة، وتركز على قطاعات صناعة مكونات السيارات والطائرات، والمنسوجات والملابس، والصناعات الصيدلانية، والصناعات الغذائية، فضلا عن السياحة، وقطاعات الاقتصاد الأخضر التي تشمل كل من الطاقة المتجددة، والزراعة العضوية، وتدوير مياه الصرف والنفايات.

مجالات الاستثمار:

تتضمن القطاعات المحورية للاستثمار كل من قطاعات الزراعة والتصنيع الغذائي، الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، صناعات قطع الطائرات، البلاستيك، المنسوجات والملابس، الجلود والأحذية، قطاع المعلومات والاتصالات، والسياحة.

الاستثمارات الخارجية المباشرة 2012 - 2016، حسب أهم 10 قطاعات



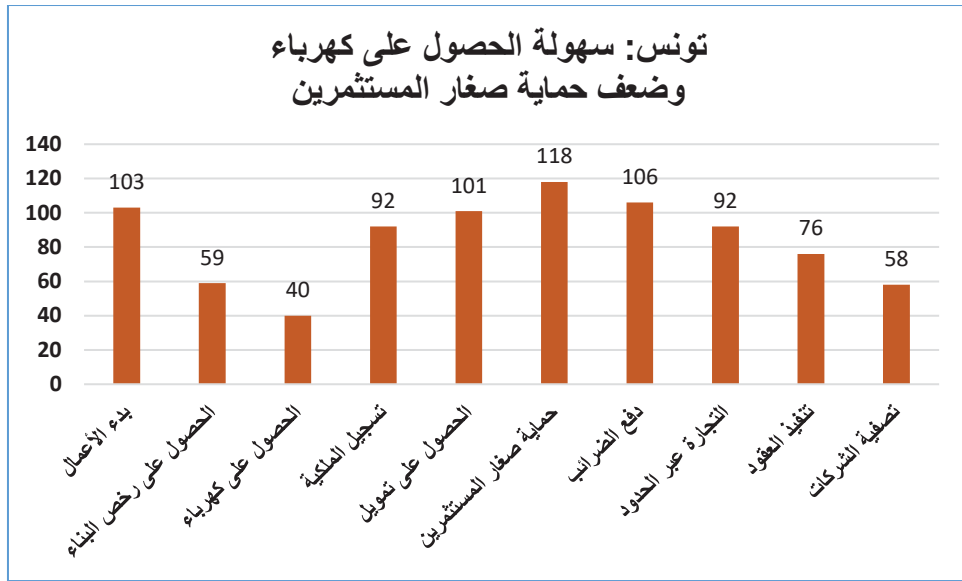
المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في تونس، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	1227	23	22
النمسا	988	3	3
إسبانيا	438	7	7
الولايات المتحدة	332	10	10
المملكة المتحدة	299	7	6
اليابان	228	1	1
قطر	150	1	1
تايلاند	130	1	1
هولندا	89	3	3
السويد	88	3	3
غيرها	470	35	35
الإجمالي	4437	94	92

المصدر السابق.

ترتيب تونس في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

الجزائر

العقار والهنسوجات وركونات السيارات

القطاعات ذات الأولوية:

هناك خمسة قطاعات تحتل أولوية استثمارية، وتشمل كل من الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وفي الصناعة 13 قطاعا استراتيجيا تشمل كل من الحديد والصلب، واللدائن الهيدروليكية، والأدوات الكهربائية والإلكترونية، والكميويات، والأدوية، والميكانيك وقطاع السيارات، وصناعة الطائرات، وبناء السفن وإصلاحها، والتكنولوجيا المتقدمة، وصناعة الأغذية، والمنسوجات والملابس والجلود، والخشب والأثاث، والمناجم.

تسهيلات استثمارية جديدة:

أدخلت الجزائر أواخر عام 2016 تعديلات جديدة على قانون الاستثمار، وتضمنت تسهيلات جديدة للاستثمار الأجنبي ولمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتضمنت التعديلات إلغاء إلزامية تقديم حصيلة الفائض من العملة الصعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وكذلك ألغى الإلزام بالخضوع لقاعدة الأغلبية الوطنية (51/49 بالمئة) للاستثمارات الأجنبية المحققة قبل 2009 في حال تغيير السجل التجاري، وغيرها من القيود.

المزايا الاستثمارية:

يمكن أن تستفيد المشروعات الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بحسب موقع النشاط الاستثماري وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

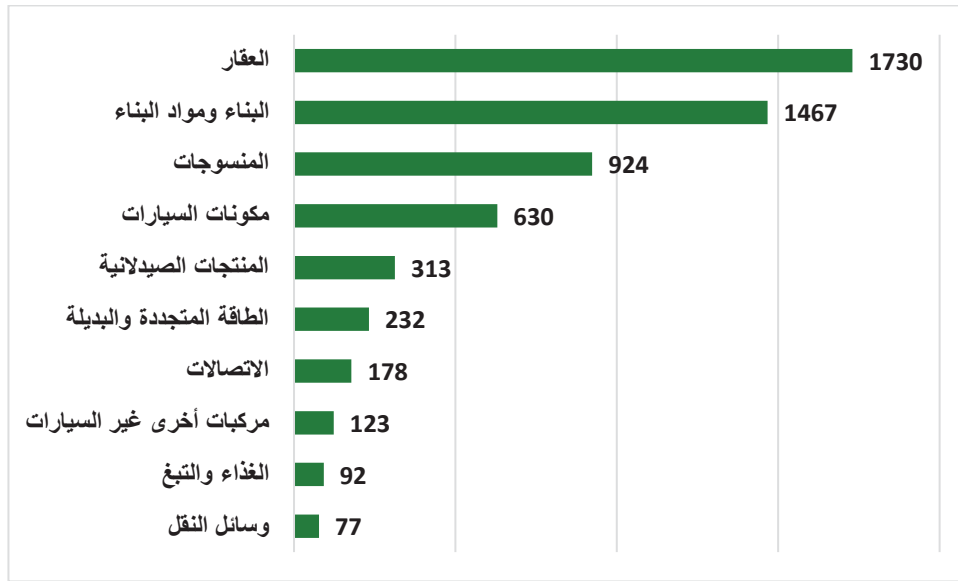
وبشكل عام، هناك ثلاثة مستويات من الامتيازات، بحسب الوكالة الوطنية للاستثمار في الجزائر:

- امتيازات مشتركة للمشروعات الاستثمارية: تمنح الامتيازات بحسب المناطق الاستثمارية ومراحل المشروعات، ففي مناطق الشمال تعفى المشروعات قيد الإنجاز من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ومن ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات ومن رسوم نقل الملكية والتسجيل العقاري، فضلا عن تخفيض بنسبة 90 % على الإيجارات السنوية للأموال العامة، والإعفاء لمدة 10 سنوات من رسوم الملكية العقارية. أما بعد إنجاز المشروعات التي تستحدث لغاية 100 فرصة عمل، فتعفى لمدة 3 سنوات من الضريبة على الأرباح، والرسوم على النشاط المهني، وتحظى بتخفيض بنسبة 50 % على الإيجارات السنوية للأموال العامة، كما تمنح الاستثمارات في مناطق الجنوب والهضاب العليا امتيازات إضافية على المذكورة أعلاه لجهة نطاق الإعفاءات والمدة الزمنية لها.

- امتيازات إضافية للنشاطات الاستثمارية المتميزة والتي تخلق فرص عمل: تطبق على النشاطات السياحية والصناعية والزراعية، كما تمنح المشروعات التي تخلق أكثر من 100 فرصة عمل دائمة والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات في المرحلة التي تلي مرحلة الإنجاز.

- الامتيازات الاستثنائية للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: تمنح جميع المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز، إضافة إلى غيرها من الإعفاءات من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي. أما في مرحلة الاستغلال، فتمدد مدة المزايا، وتستفيد من رسم القيمة المضافة المطبق على الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

الاستثمارات الخارجية المباشرة حسب أهم 10 قطاعات، 2012 – 2016، (مليون دولار)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في الجزائر، 2012 – 2016

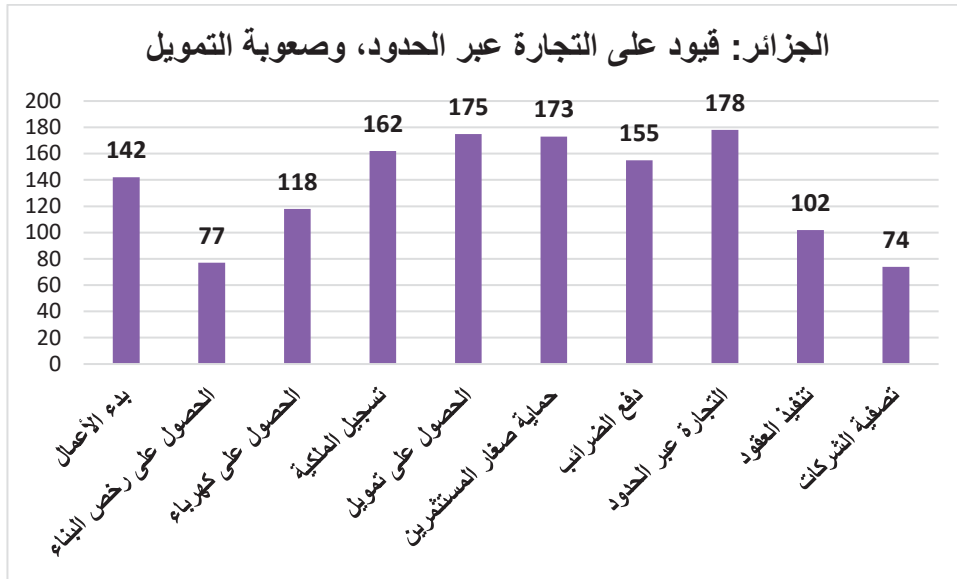
الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر السابق.

مجالات التطوير المستقبلي

يبين الجدول التالي ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشرات البنك الدولي لبيئة الأعمال، حيث يمكن من خلاله استخلاص المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وأهمها بالترتيب النسبي إجراءات التجارة عبر الحدود، واستحداث سياسات وآليات لتسهيل التمويل، ووضع التشريعات التي تحمي صغار المستثمرين، وإجراءات تسجيل الملكية، ومعاملات دفع الضرائب، وإجراءات بدء الأعمال وخصوصا للمؤسسات الناشئة، وتوفير خدمات الكهرباء للمشروعات الجديدة وغيرها.

ترتيب الجزائر في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

جيبوتي

الهوائى والاتصالات وشبكات النقل

المزايا الاستثمارية:

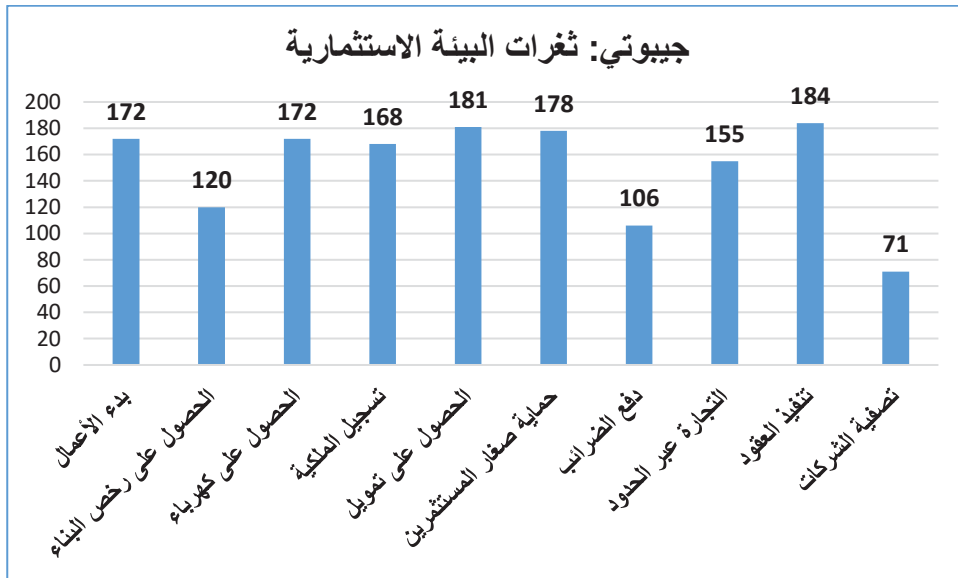
تطل جيبوتي على خليج عدن ومضيق باب المندب على البحر الأحمر، وتمثل بموقعها

الاستراتيجي بوابة عبور تمر منها نسبة كبيرة من التجارة العالمية. وتمتاز بالانفتاح على الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية الكثيرة التي تقدم للمستثمرين، وتتوفر نافذة موحدة للاستثمار تقدم الخدمات للمستثمرين وتضم 14 جهة حكومية.

وبفضل موقعها البحري الحيوي، يعتبر اقتصاد جيبوتي اقتصاد موانئ وبوابة التجارة بين آسيا وإفريقيا، ويمثل قطاع الخدمات نسبة 80 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك 3 موانئ قائمة و6 قيد الإنشاء بكلفة 2 مليار دولار تقام بشراكة مع الصين، وستكون متخصصة بالحاويات والمواشي والملح والنفط والغاز والبوتاس، ويبلغ حجم القدرة الاستيعابية للموانئ القائمة 10 مليون طن، سترتفع بعد تشغيل الموانئ الجديدة إلى 20 مليون طن، بما يعادل مليونين ونصف حاوية، كما أن هناك مخططات لتطوير شبكات الاتصالات وشبكات الطرق والسكك الحديدية لربط الموانئ بالدول المجاورة.

ثغرات البيئة الاستثمارية

ترتيب جيبوتي في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

السعودية

الصناعات الكيماوية، العقار، والسياحة

محور استثمار عالمي في إطار رؤية 2030:

تعد السعودية مركز استقطاب عالمي للاستثمار، بفضل السعة الكبيرة للسوق والمشروعات العملاقة في المملكة، وسهولة وجاذبية نظمها الاستثمارية في مجال استقطاب رؤوس الأموال وتأسيس المشروعات وإدارتها. وستتيح رؤية السعودية 2030 التي أعلنت عام 2016 الانتقال إلى مرحلة جديدة من التنمية غير مسبقة خلال 15 سنة المقبلة، وستمكن المملكة من تحقيق نمو متصاعد مهما كانت أسعار النفط بالاعتماد على مصادر الدخل غير النفطية. ومن المتوقع أن تطلق برامج لتحقيق هذه الرؤية، من أهمها إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وإعادة هيكلة شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو، فضلا عن برنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكة الاستراتيجية الدولية، وغيرها من البرامج التي ستغطي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وستطوي على مشروعات عملاقة، ومن أبرزها:

- خصخصة حصص أقلية بقيمة كبيرة، مثل طرح نسبة 5% من شركة أرامكو إلى الاكتتاب العام، وحصّة أقلية من مطار الرياض وغيرها.
- تحويل أراض عامة إلى صندوق الاستثمارات لتطويرها.
- بناء جسر الملك سلمان بين السعودية ومصر ليكون أهم معبر بري في العالم، وسيوفر فرصا ضخمة للاستثمار والبناء.
- توفير العديد من الفرص للخدمات اللوجستية، سواء في الطيران أو الموانئ أو المجمعات الصناعية أو المحاور الصناعية التي ستتم إقامتها.
- إعادة هيكلة قطاع الإسكان مما سيسهم في رفع نسبة تملك السعوديين.
- إعادة هيكلة الدعم ليستفيد منه فقط أصحاب الدخل المتوسط وما دون المتوسط.
- إعادة هيكلة العديد من الصفقات العسكرية بحيث تكون مربوطة بإقامة صناعات عسكرية سعودية تستفيد من المعادن الوفيرة التي لم يستغل منها سوى أقل من 5%، وإنشاء شركة قابضة للصناعات العسكرية الحكومية يتوقع أن تطرح للاكتتاب بنهاية 2017.
- إتاحة «البطاقة الخضراء» للراغبين بالإقامة طويلا في المملكة، والتي سيبدأ تطبيقها خلال السنوات الخمس المقبلة.

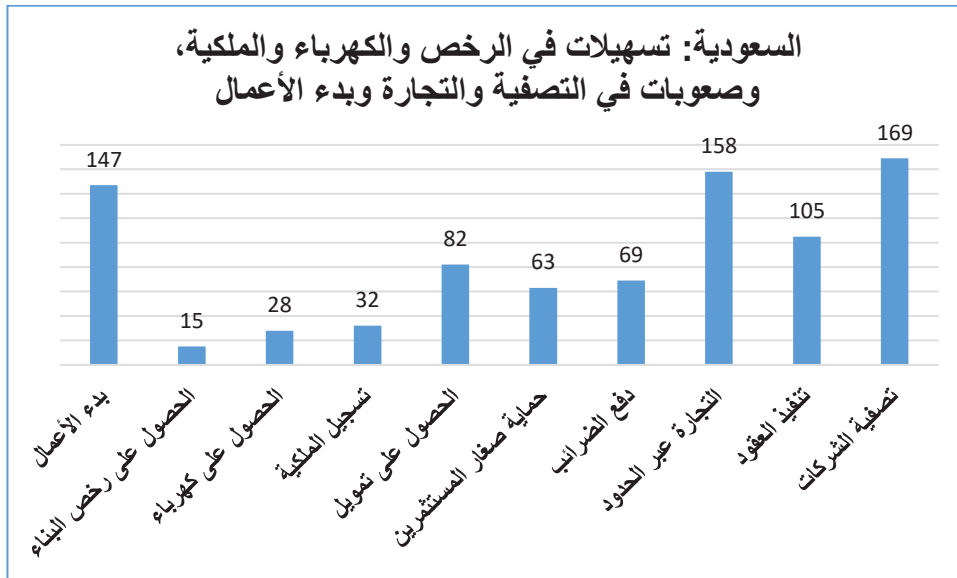
- تنمية السياحة وتعزيز الخدمات الثقافية وإبراز تاريخ الحضارات في السعودية، وإبراز المواقع الأثرية، وإقامة أكبر متحف إسلامي في العالم، وتطوير مشروعات الحج والعمرة وإنجاز مترو مكة والاستمرار بتطوير البنى التحتية من خلال استثمار الأراضي المجاورة للحرم في مكة.

المزايا:

توفر المملكة بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية، ومنها على سبيل المثال إمكانية التملك الكامل للمستثمر الأجنبي في معظم الأنشطة، وعدم وجود حدود دنيا لرأسمال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وحرية نقل وتعديل حصص الملكية، مع الاستفادة من برامج التمويل والقروض الميسرة في المجالين العقاري والصناعي. وفي مجال التوظيف تترك الحرية للمستثمر لاختيار المديرين، كما يشجع على توظيف السعوديين الذين يتحمل صندوق تنمية الموارد البشرية نصف رواتبهم خلال فترة تأسيس مشروعات المستثمر الأجنبي. ويضاف إلى هذه الامتيازات عوامل الجذب المتصلة بالأسعار المتدنية للطاقة والمياه والكهرباء، وسهولة الحصول على التراخيص، والمرونة في منح التأشيرات للمستثمرين.

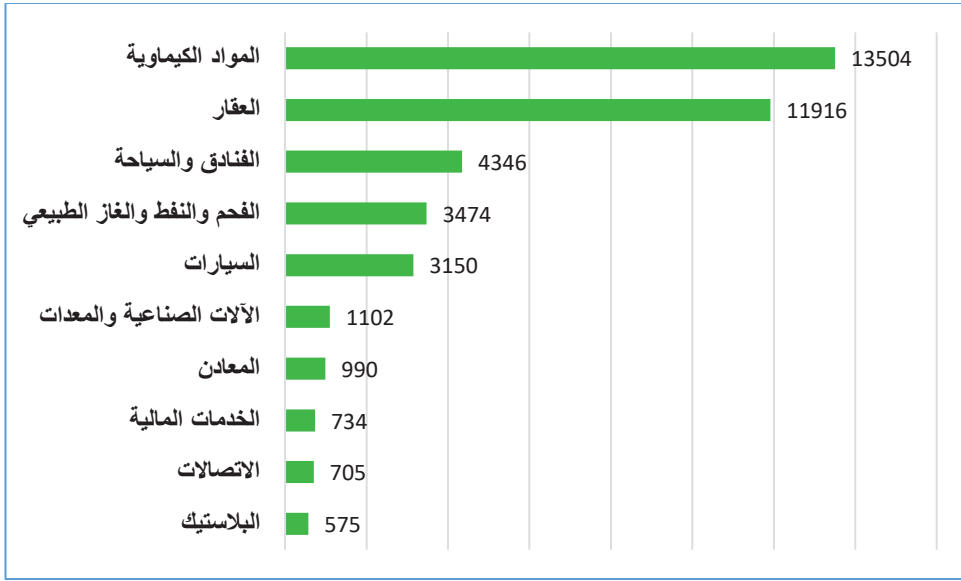
ويبين الشكل التالي تقدم السعودية في مجالات مهمة للاستثمار، كما يبين القضايا التي تحتاج إلى المزيد من التطوير، ولا سيما منها قوانين الشركات والتجارة عبر الحدود وإجراءات تأسيس الأعمال.

ترتيب السعودية في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات، 2012 - 2016، مليون دولار



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في السعودية، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الولايات المتحدة	9753	94	82
الإمارات	9202	127	77
فرنسا	4026	25	16
سنغافورة	3562	18	8
الكويت	2316	15	9
ماليزيا	2000	1	1
ألمانيا	1609	19	15
اليابان	1579	23	19
المملكة المتحدة	1440	45	37
كوريا الجنوبية	1290	7	5
غيرها	8180	176	140
الإجمالي	44956	550	409

المصدر السابق.

السودان: مرحلة جديدة واعدة على كافة المستويات

نحو مرحلة جديدة من الانتعاش

يتوقع أن يكون لرفع العقوبات الأميركية عن السودان خلال الأشهر القليلة المقبلة بعد نحو 20 عاما من المعاناة، آثار إيجابية على الاقتصاد السوداني، من خلال إنعاش الاستثمارات الأجنبية ومن حيث توفر النقد الأجنبي، خصوصا في القطاعات المالية والزراعية وفي الصحة والتعليم، إلى جانب إحياء مشروعات النقل والمواصلات، وغيرها من القطاعات الحيوية.

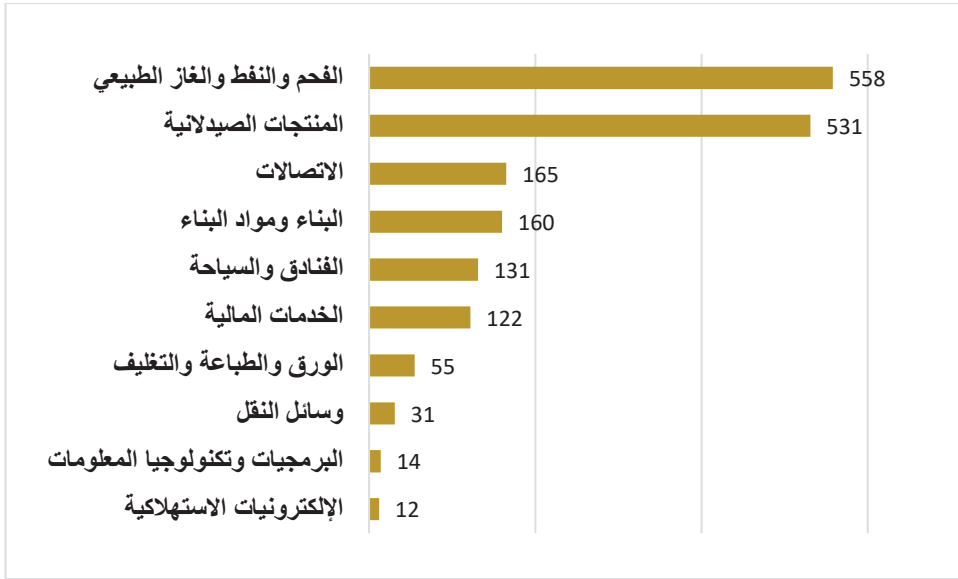
وتخطط السودان لجذب استثمارات أجنبية بين 10 - 15 مليار دولار حتى نهاية العام 2017، بالتركيز على توفير حوافز متعددة في قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني والتعدين والخدمات. ويتوقع أن يتم خلال الفصل الثالث من العام ذاته الانتهاء من إجراء التعديلات على قانون الاستثمار الوطني، مما سيشجع معالجة العقبات التي واجهت تطبيق قانون الاستثمار لعام 2013، وتقديم المزيد من الامتيازات والحوافز للمستثمرين الأجانب.

المقومات الاستثمارية

يكتنز السودان الكثير من الثروات والموارد والفرص الواعدة، والتي تزداد أهمية في عالم اليوم، من النفط والغاز، إلى المعادن النفيسة من الذهب والفضة، إلى جانب الحديد والزنك والكروم وغيرها الكثير. لكن ثروته الأهم هي في وفرة المياه السطحية والمطرية والأراضي الزراعية، حيث ما من دولة تضاهي السودان في اتساع رقعة الأراضي القابلة للزراعة، وفي تعدد المناخات والتربة والمياه. ويمتلك السودان مقومات زراعية هائلة، بمساحة 175 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب مساحة من الغابات بحوالي 52 مليون فدان، فضلا عن الثروة الحيوانية والمراعي الخصبة.

وهناك مئات المشروعات المطروحة للاستثمار في السودان في شتى القطاعات، من النقل والبنى التحتية والزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والصناعة، ولا سيما الصناعات الدوائية وغيرها.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات، 2012 - 2016، مليون دولار



مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في السودان، 2012 - 2016

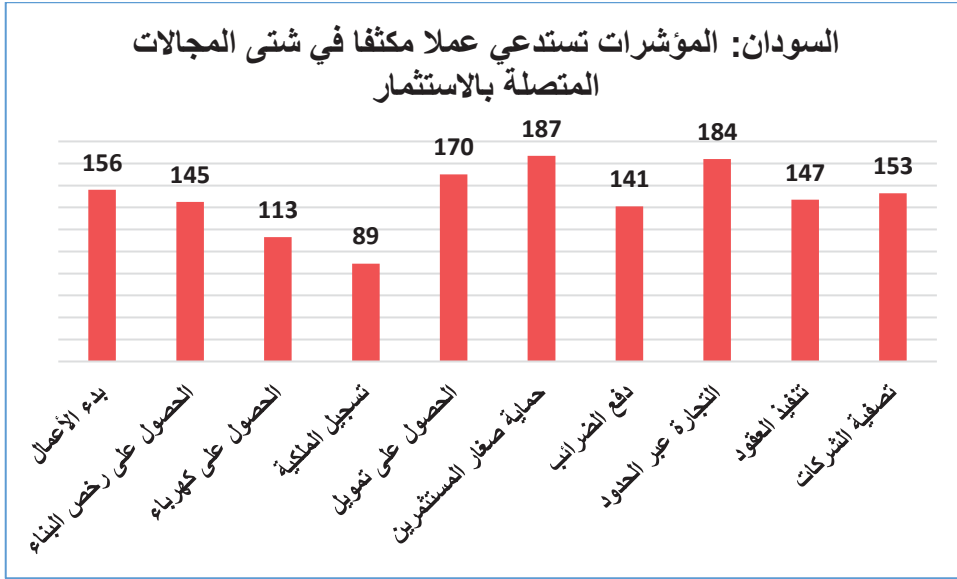
الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
مصر	1264	5	4
الإمارات	247	9	4
البحرين	150	1	1
نيجيريا	45	1	1
السعودية	15	1	1
الهند	14	1	1
كوريا الجنوبية	12	1	1
قطر	11	1	1
أثيوبيا	11	1	1
الصين	8	1	1
غيرها	8	1	1
الإجمالي	1785	23	17

المصدر السابق.

المجالات التي تحتاج إلى تطوير

يبين الشكل البياني التالي ترتيب السودان في مؤشرات سهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلداً، حيث يظهر بوضوح مدى الحاجة إلى التحسين في شتى المجالات المتصلة بالاستثمار.

ترتيب السودان في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلداً



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

وعلى السودان العمل على استغلال الإمكانيات الكامنة لتحقيق التنمية الشاملة والمتنوعة المصادر، وإزالة المعوقات بتحسين الأداء الاقتصادي العام عبر خفض نسبة التضخم وتحرير سعر الصرف وتعزيز الإنتاجية وتعزيز رأس المال البشري بالتعليم والتطوير المهني.

كما يتطلب توفير البيئة الصديقة للاستثمار، المزيد من التطوير في التشريعات الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتحقيق الاستقرار الضريبي، وتوفير الخدمات الحديثة والمتطورة، ومن الضروري الاهتمام خصوصاً بالبنى الأساسية في مجالات الكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقل، وغيرها من الخدمات المهمة. ومن الضروري بمرور الوقت معالجة المشكلات والمعوقات الواقعية التي تواجه المستثمرين العرب والأجانب في السودان، والعمل على معالجتها بشكل جذري. ومن شأن ذلك أن يحسن الصورة الاستثمارية بشكل كبير، خصوصاً وأن هذه المشكلات تعطل المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار وتحويل دون تفعيله بالشكل المطلوب، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

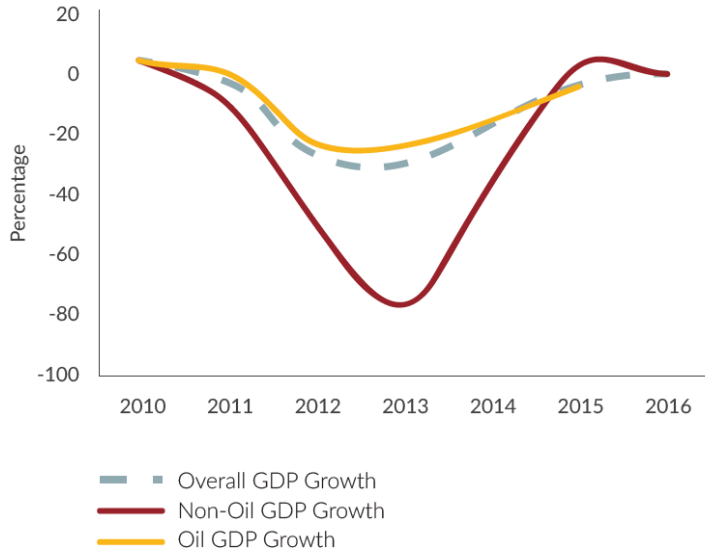
- الافتقار إلى قطع الغيار للمعدات، وكذلك الأسمدة والمبيدات، وبالتالي أهمية تسهيل استيراد هذه المنتجات وتشجيع تصنيعها محليا.
- كثرة الرسوم والضرائب على المعدات والآليات، وخصوصا الزراعية منها، وبالتالي أهمية إعادة نظر جذرية بهذا الخصوص.
- وضع حد نهائي وقانوني للإشكاليات المتعددة في موضوع ملكية الأرض التي تنشأ عن الاعتراض في الولايات على قرارات الحكومة بمنح المستثمرين أراض زراعية.
- اختلاف مرجعية القرار من ولاية إلى أخرى وحتى داخل الولاية ذاتها، من حيث التضارب في الصلاحيات بين الولاة والمجالس التشريعية لكل ولاية. ومن هنا أهمية إحداث توافق داخلي على السلطات وصولا إلى إحداث مرجعية موحدة.
- ضعف البنى التحتية والخدمات العامة الأساسية، وعدم توفر وسائل نقل حديثة من مناطق الإنتاج إلى مناطق التسويق والتصدير والموانئ، مما يتطلب استثمارات كبيرة في هذا المجال، سواء من قبل الدولة أو بتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي.
- الجبايات غير المبررة التي تفرضها الولايات والمحليات على المنتجات وهي في طريقها إلى الميناء، وبالتالي أهمية الغائها.
- عدم توفر آليات التوفيق والتحكيم المختصة بالمستثمرين الأجانب.
- إزالة القيود على حركة الاستثمار والعمل على توفير بيئة تشريعية مستقرة.

سوريا: تداعيات الحرب وهاسيها

أظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي عن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية للحرب في سوريا لغاية أوائل 2017¹، أن الصراع أوقع أعدادا كبيرة من القتلى، وتسبب في النزوح القسري لمئات الألوف بما يصل إلى أكثر من نصف السكان. وقدرت الخسائر التراكمية للفترة 2011 - 2016 في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 226 مليار دولار، بما يعادل نحو أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، بالتزامن مع تدمير عوامل الإنتاج وتعطيل النشاط الاقتصادي وتقطع التواصل داخل البلاد وسلاسل الاستيراد والتصدير إلى حد كبير، كما أدت الحرب إلى أضرار ضخمة برصيد رأس المال المادي، حيث تدمرت نسبة 7 % من المساكن، وتضرر 20 % منها.

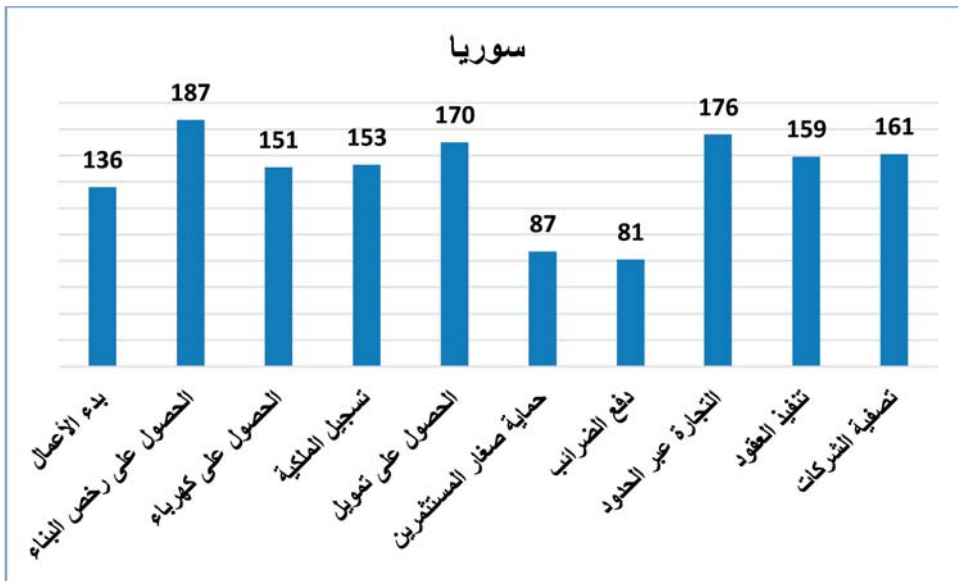
والمشكلة الأساسية هي في أن الصراع طال، وليس من المعروف متى نهايته، مما يزيد من صعوبة التعافي. ومع استمرار الصراع، ستزداد الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية تدهورا، وستواصل الهجرة. وكلما طال أمد الحرب، تزداد المظالم والانقسامات عمقا في المجتمع السوري، ويصبح التعافي أبطأ وأكثر صعوبة.

النمو الاقتصادي منذ 2011



المصدر: World Bank, The Toll of war: The Economic & Social Consequences of the Conflict in Syria

ترتيب سوريا في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

الصومال

الاستقرار يعتهد على المساعدات وفرص العمل

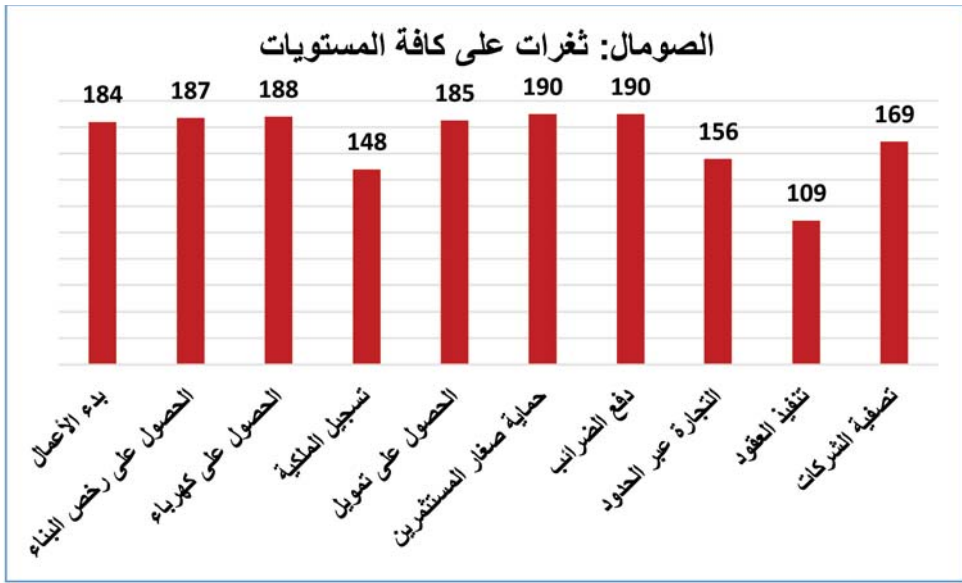
التحديات الأساسية:

يواجه الصومال العديد من التحديات في سياق مسعاه لتحقيق السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي، وتشكل أزمة الجفاف الأخيرة والمجاعة التي أحدثتها امتحانا صعبا وتتطلب مساعدات إنسانية من المجتمع الدولي. وحاليا تمضي الصومال قدما بنفض آثار الحرب فيها، حيث لا يزال الوضع الاقتصادي صعبا، ولا يزال الفقر واسع الانتشار، وتفتقر السلطات الرسمية إلى الموارد والطاقات الكافية، وكذلك إلى الآليات الداعمة للتعامل مع احتياجات التنمية الضاغطة والاحتياجات الإنسانية للسكان، فيما تشكل المساعدات نحو 40% من الميزانية العامة لعام 2017.

وقد أثرت موجة الجفاف الأخيرة على الفئات الضعيفة من السكان والذين يعتاشون من الزراعة، مما وضع نحو 6.2 مليون، أي تقريبا نصف السكان، في حاجة ماسة للمساعدات الغذائية والإنسانية.

وسيتماد الوضع الاقتصادي في الصومال على مدى القدرة على استيعاب كارثة المجاعة التي خلفها الجفاف، وعلى المضي في وضع الإصلاحات الضرورية، بالتزامن مع استمرار المساعدات الدولية لتنمية الطاقات وتوفير الأمن والأمان. وفي هذا السياق، من المهم جدا السعي لتوفير فرص العمل، وبالأخص للشباب الذين تبلغ نسبة العاطلين عن العمل منهم 67%، مما خلق أزمات متفاقمة تجلت أسوأ انعكاساتها بظهور حركات متطرفة وبتزايد الهجرة غير الشرعية التي تعرض المهاجرين إلى أخطار شديدة.

ترتيب ضعيف للصومال في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

العراق

فرص لا وئهاية بانتظار استكمال الاستقرار وتهيئة البيئة الاستثمارية

بداية الانقشاع

تأثر العراق كثيرا من جراء الظاهرة الإرهابية لداعش بالتزامن مع التراجع في أسعار النفط، مما شكل استنزافا كبيرا في موارد ومقدرات البلاد، وأدى إلى موجات جديدة من الهجرة الداخلية وصلت إلى أكثر من 4 مليون من السكان، عدا موجات الهجرة السابقة، بحث بات نحو 10 مليون يمثلون 27% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة.

ورغم الصعوبات البالغة والمآسي التي خلفتها الاضطرابات الناجمة عن الأحداث الإرهابية منذ عام 2014، غير أن العراق استطاع خلال فترة قياسية أن يكافح هذه الظاهرة إلى حد كبير، ومن المتوقع أن ينجح في استعادة السيطرة على كامل مساحة الوطن خلال فترة قصيرة. وهناك حاليا مناطق واسعة في العراق تتمتع بالاستقرار والنشاط الاقتصادي والازدهار وتتوفر فيها الكثير من الفرص الاستثمارية المجزية.

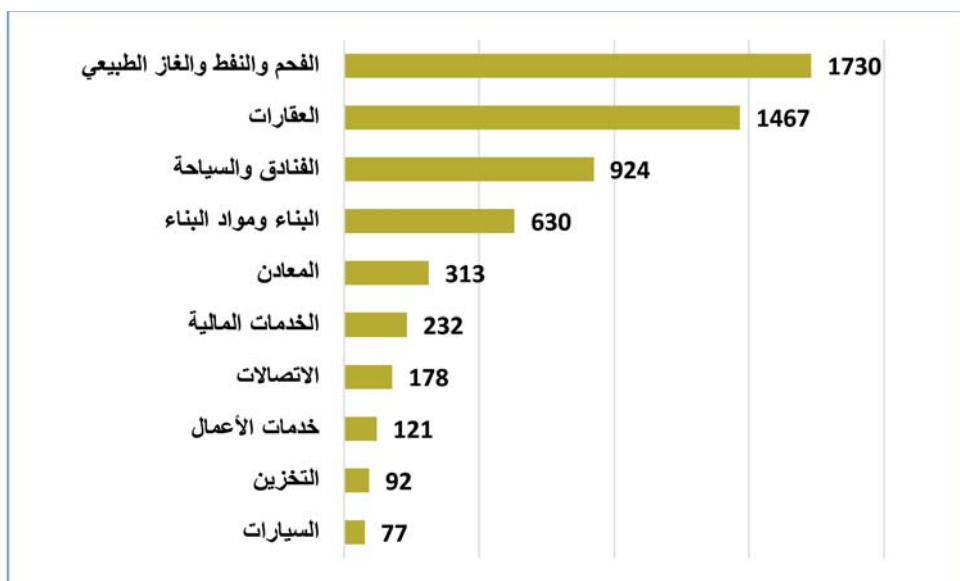
لماذا الاستثمار في العراق؟

يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي عالمي ويحتاج إلى استثمارات هائلة لإعادة الإعمار وتنمية البنى التحتية. وهناك فرص وفيرة للاستثمار في قطاعات البنى التحتية والطاقة التقليدية والمتجددة، والصناعة، والبناء والصحة والسياحة والزراعة والأمن، واحتياجات الاستثمار لا متناهية وفي شتى المجالات، لإقامة مشروعات جديدة أو لتحديث مشروعات قائمة. وسوق العراق واسعة ومتنامية وتستورد كميات كبيرة من السلع الزراعية والغذائية ومن الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية ومعدات الدفاع، ولذلك لا يزال العراق يستقطب اهتماما كبيرا من قبل الاستثمار الدولي، وتتسابق كبرى اقتصادات العالم على الاستثمار فيه وبناء الشراكات بفضل آفاقه الواعدة.

أهم مجالات الاستثمار:

- الاستثمار في استخراج النفط والغاز، وصناعات المشتقات النفطية والأسمدة.
- الاستثمار في صناعات مواد البناء.
- الاستثمار المناطق في المحافظات.
- مجالات الاستثمار الصناعية في مختلف فروع الصناعات التحويلية.
- مجالات الاستثمار الزراعي الرحبة، وخصوصا في قطاعات الزراعة والمكننة الحديثة والمتطورة.
- الاستثمار السياحي وفي قطاع الفنادق والقطاع الترفيهي والرياضي.
- الاستثمار المصرفي الواعد.
- الاستثمار في القطاع السكني ومشروعات البنى التحتية، لا سيما قطاعات الكهرباء والمياه والنقل وخدمات الاتصال والإنترنت والهواتف النقالة، إلى جانب المرافق من المطارات والموانئ.
- الاستثمار في القطاع الصحي والاستشفائي المتخصص حيث الطلب مرتفع كثيرا، وثمة سوق واعدة في مختلف المجالات الطبية.
- الاستثمار في قطاع التعليم بكافة مستوياته وتخصصاته.
- الاستثمار في القطاع التسويقي وقطاع التجزئة ومراكز التسوق والمجمعات التجارية.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بين 2012 و2016



مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في العراق بين 2012 و2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	6361	7	3
الإمارات	5384	25	19
الولايات المتحدة	2232	18	15
هولندا	850	1	1
كندا	850	1	1
الهند	457	2	2
تشيكيا	450	1	1
الأردن	282	8	6
الكويت	185	1	1
لبنان	181	12	7
أخرى	1232	65	58
الإجمالي	18463	141	114

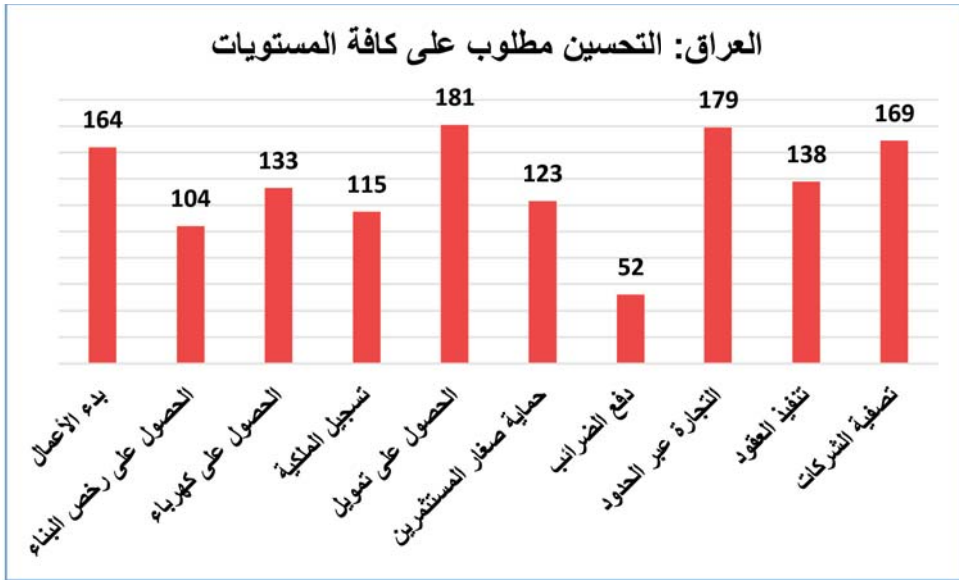
المصدر السابق.

احتياجات تطوير بيئة الاستثمار

يواجه المستثمر الأجنبي العديد من المعوقات من جراء التحديات البيروقراطية، والإجراءات المعقدة، وهوامش الكلفة الناجمة أساساً عن الرشوة وتكاليف الحماية الأمنية، فضلاً عن الإجراءات الجمركية الطويلة والمكلفة، وتقطع التغذية بالكهرباء، وصعوبة في التمويل، وفي فض المنازعات التجارية، وتأخر دفع المستحقات الحكومية، ناهيك عن تبدل التشريعات واختلافها من منطقة إلى أخرى.

وبالتزامن مع أهمية تكريس الأمن والاستقرار، هناك حاجة إلى عملية مراجعة شاملة للبيئة الاستثمارية في شتى المجالات، ولا سيما لمعالجة الثغرات التي يظهرها الشكل البياني التالي.

ترتيب العراق في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلداً



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

عُمان

بيئة تنافسية وأفاق واعدة

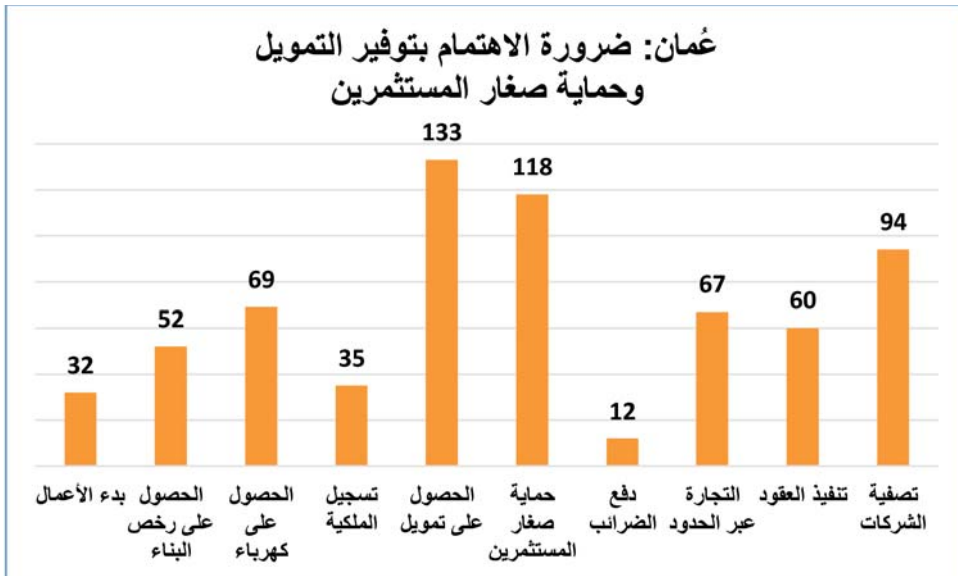
بيئة تنافسية وفرص استثمارية

تزخر عُمان بمقومات الاستثمار الواعدة، في ظل البيئة الاستثمارية والتشريعية المستقطبة للاستثمار والتسهيلات والحوافز المتوفرة للمستثمرين في إطار انطلاق برنامج السلطنة للتنوع الاقتصادي ضمن «رؤية عُمان 2020» التي نجحت في تحقيق تنوع ملموس في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الاستراتيجية الموضوعية للتنمية لغاية 2040، والتي تستهدف القطاعات النوعية في مجالات الصناعة والنقل واللوجستيات والأمن الغذائي وفي الثروة السمكية والتعدين والسياحة وغيرها من القطاعات.

وقد قطعت عُمان شوطاً مهماً في تهيئة مناخ الاستثمار وتوفير التسهيلات للمستثمرين، من حيث البنى التحتية والمشروعات المهمة الجديدة في كل من الدقم وصحار ومختلف المناطق في مجالات الصناعات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة وغيرها، بالتزامن مع إطلاق برامج لتأهيل القوى العاملة وبالأخص تشجيع الشباب لريادة الأعمال.

وتحل عُمان في المرتبة الثالثة عربياً بعد الإمارات والبحرين في سهولة أداء الأعمال وفقاً للبنك الدولي. ويبين الشكل التالي ترتيب عُمان من بين 190 بلداً بالنسبة لعدد من المؤشرات الأساسية لمدى سهولة أداء الأعمال.

ترتيب عُمان في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلداً



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

وفي ما يلي أبرز الأهداف التي يجري العمل على تنفيذها:

- مضاعفة النشاطات المتصلة بالسياحة من 8 الى 10 مرات لخلق أكثر من 500 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وزيادة مساهمة السياحة الى 6 - 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، مع التطلع الى تأسيس 1200 شركة صغيرة ومتوسطة في المجال السياحي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية السياحية.

- الاستمرار بإنشاء وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف محافظات السلطنة، وتأهيلها لتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والتسهيلات، ولا سيما بالدقم وصحار وصلالة والمشروعات الكبيرة التي تقام فيها في مجالات البنى الأساسية واللوجستيات وغيرها من المشروعات الإنتاجية والصناعية، مع التركيز على توسعة وتكامل المناطق القائمة وإقامة أخرى جديدة، وتشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

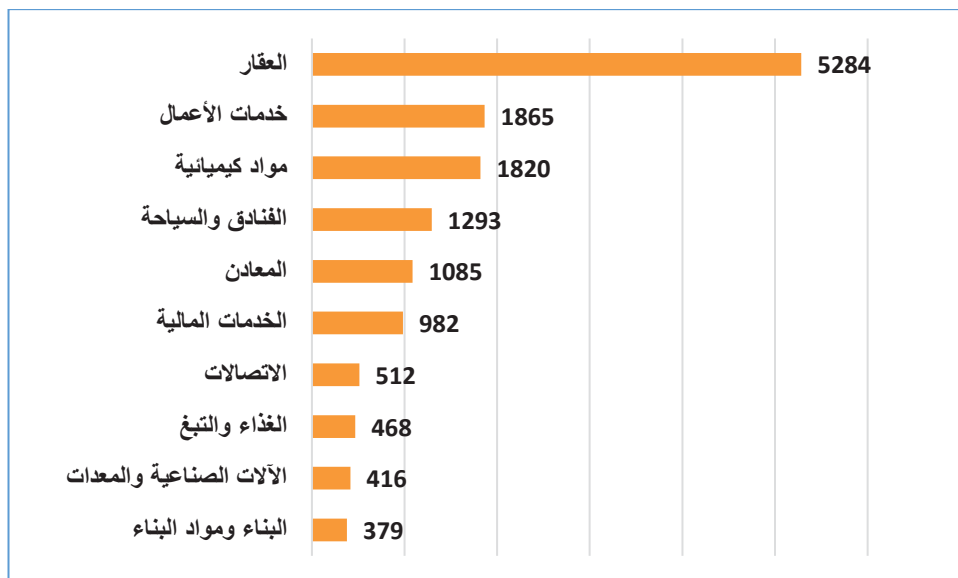
- استمرار تنمية قطاعي الزراعة والثروة السمكية، والانفتاح على التجارب العالمية بغية التجديد والتحديث، وإدخال حزم ونظم متكاملة لتقنيات الحصاد وجودة المنتج والنظم التسويقية والتصنيعية، مع الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، ونظم الإنذار المبكر. وقد انعكست هذه السياسة زيادة في المساحة المزروعة بنسبة 20 % عام 2015، وحققت بالتالي زيادة في الإنتاج الزراعي، الى جانب تحقيق رقم قياسي في الإنتاج السمكي للعام ذاته.

- تعزيز مجالات الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم واللوجستيات، والتي لا تزال مستثمرة أقل بكثير من إمكانياتها، والاستفادة من التجارب الدولية لتطوير القطاعات الخدمية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المعرفي، والسياحة العلاجية.

- تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين الذي أصبح يشكل نسبة 33 % من الصادرات العمانية غير النفطية، والذي يعتبر أحد أهم القطاعات الواعدة للاستثمار في ظل المقومات والتقديرية للخامات المعدنية العالية الجودة.

- أهمية الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع الصناعات التحويلية الذي بات يشكل 11 % من الناتج المحلي الإجمالي في عُمان، ولا سيما بعد إطلاق "المحطة الواحدة"، حيث يتم إنجاز معاملات وتراخيص الأنشطة الاستثمارية الكترونياً بسهولة وبجودة عالية ووضوح وشفافية، مما يوفر الوقت والجهد.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات، 2012 - 2016 (مليون دولار)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في عُمان، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الولايات المتحدة	3405	21	17
الإمارات	2407	85	47
الهند	1547	39	23
إسبانيا	1204	2	2
سنغافورة	1166	8	7
قطر	1103	13	11
كوريا الجنوبية	857	2	2
الكويت	729	6	6
المملكة المتحدة	552	19	18
السعودية	545	18	7
أخرى	3328	63	51
الإجمالي	16841	276	191

المصدر السابق.

احتياجات التطوير

قطعت سلطنة عُمان شوطاً مهماً في تهيئة البيئة الاستثمارية، فيما يجري العمل لمعالجة الثغرات التي لا تزال تواجه القطاع الخاص، والتي يتصدرها ما يلي:

- عائق التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صعوبة الحصول على أراضٍ للاستثمار الاقتصادي.
- الإجراءات الطويلة للحصول على تراخيص الاستثمار، وأهمية إنشاء هيئة موحدة لتلافي التأخير عوضاً عن تعدد الجهات المعنية بالاستثمار.

ومن المهم التركيز على ما يلي:

- التنسيق بين المناطق الحرة في البلد الواحد وتميز كل منها بخصوصية تنافسية لتعظيم القدرة على تسويقها والاستفادة من طاقاتها بشكل متكامل.
- تحديد فرص استثمارية ومشروعات محددة لتسويقها لدى القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي.
- كذلك الترويج للفرص المجاورة للمناطق الحرة والتي من شأن الاستثمار فيها أن ينعكس على البيئة المحيطة بشكل عام، وأيضاً على المناطق الحرة بحد ذاتها.
- الاهتمام بكفاءة التشغيل للمناطق الحرة التي يجب أن تحتل مركز الأولوية، وبالأخص ارتكازاً على سياسة الحوكمة، وتعزيز سهولة القيام بالأعمال.
- التوسع بالاستثمارات النوعية في مجال التنمية الزراعية والسمكية.
- الاهتمام بتأهيل الكوادر والتخصصات والعمالة المدربة.
- تعزيز الإنفاق على البحث العلمي في المجال الزراعي.
- دعم انطلاق أجيال جديدة من المستثمرين في المجال الزراعي وتوفير المساندة لهم.
- تطوير كفاءة الخدمات الحكومية.
- إعادة النظر بسياسات وقوانين العمل لتصبح أكثر مرونة ومواكبة لمتطلبات الاستثمار والتطوير في مجالي الصناعة والتعدين، وتسهيل الحصول على تمويل لمشروعات القطاع الخاص.

- الترويج المناسب للفرص الواعدة لمشروعات القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز والمتاحة للقطاع الخاص.

فلسطين: آفاق رحبة رغم الصعوبات

مقومات الاستثمار

تمتلك الضفة الغربية وقطاع غزة مقومات استثمارية في مجال تنمية البنى التحتية، وتتوفر فرص وفيرة للاستثمار في شتى المجالات والقطاعات في اقتصاد قائم على السوق الحرة، حيث القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة النمو.

وتتوفر العديد من الحوافز لتشجيع الاستثمار في إطار قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لعام 1998 وتعديلاته، والذي يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار. ويركز القانون على عدة قطاعات اقتصادية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، ويدعم الأنشطة التصديرية والمشروعات المشغلة للأيدي العاملة والمستخدمة للمكون المحلي.

ووفقا لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، فقد تم مؤخرا في 2017 إطلاق حزمة حوافز لتشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية والحرّة المعتمدة، انسجاما مع أجندة السياسات الوطنية للسنوات 2017 - 2022. وتشمل التسهيلات ثلاثة أنواع وهي: المشروعات القائمة التي لم تستفد من برامج المنح أو التي استفادت منها، والمشروعات في نطاق المناطق الصناعية، وبرامج التمويل والإقراض. كما تم أيضا إطلاق حزمة حوافز لتشجيع الاستثمار في استخدام تكنولوجيات الطاقة البديلة والمتجددة.

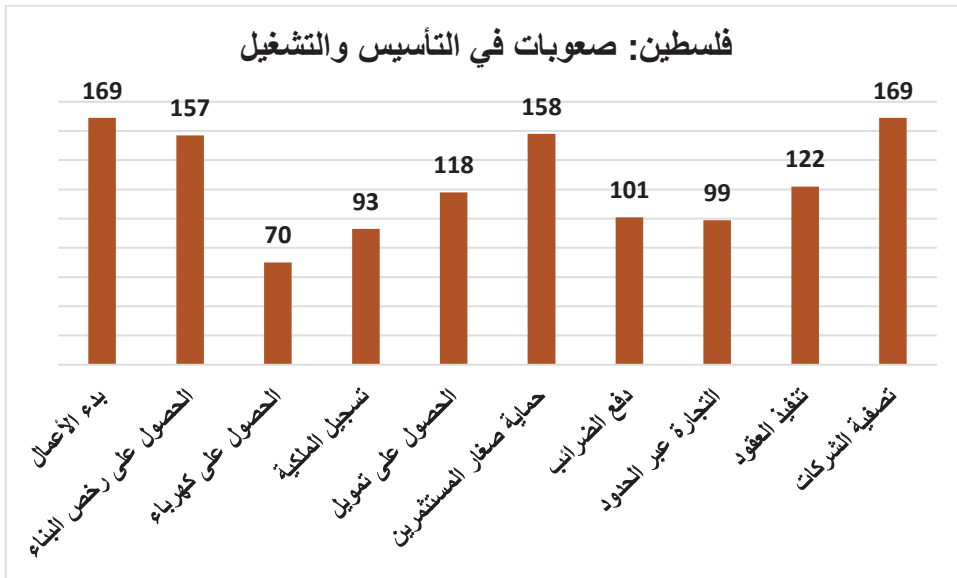
وهناك العديد من المجالات للاستثمار في قطاعات البناء والعقار، والغذاء والمشروبات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والسياحة، والصناعة، والزراعة، وفي مقالع الأحجار والرخام، والأدوية، والنسيج والملابس، والطاقة المتجددة، والصحة، والتعليم.

معاونة الاحتلال

يواجه الاقتصاد الفلسطيني صعوبات جمة من جراء الاحتلال الإسرائيلي وتعدياته وتراجع تدفقات المعونات التي تراجعت في السنوات الأخيرة على نحو كبير. ومن المتوقع أن يتراوح معدل النمو الذي يتعافى ببطء من حالة الركود التي أصابته عام 2014 عند 3.5% في المدى المتوسط، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي.

وهناك حاجة لتوفير بيئة مشجعة للنمو المستدام بقيادة القطاع الخاص، بالتزامن مع التزام من المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم المالي وإلغاء القيود الإسرائيلية التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام الاستثمارات الخاصة.

ترتيب فلسطين في مؤشرات البنك الدولي بشأن أداء الأعمال 2017 بين 190 بلداً



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

وتواصل السلطات الرسمية إدارة سياسات لتحقيق التوازن المطلوب، حيث يشير تقرير بعثة صندوق النقد الدولي 2017 إلى أن المالية العامة حققت أداءً تجاوز التوقعات في تعبئة الإيرادات وكبح النفقات في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017. ونتيجة لذلك يتوقع أن يصل عجز النفقات المتكررة إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام بانخفاض 1.7 نقطة مئوية عن المتوقع سابقاً، وهناك حاجة إلى خطوات إضافية لتحقيق تقدم أكبر في تضيق فجوة التمويل التي تشكل نحو

4 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما من خلال تحسين الجباية ونظام ضريبي أكثر تصاعدياً ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز استرداد كلفة الخدمات العامة.

قطر: طاقات وإمكانات

رؤية وبيئة استثمارية داعمة:

ساهمت الرؤية الوطنية 2030 التي انتهجتها قطر، بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على موارد النفط والغاز الطبيعي، في تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية. فقد أصدرت الدولة قوانين وتشريعات ملائمة ساهمت في تسهيل ممارسة الأعمال التجارية والاقتصادية، ووفرت بيئة استثمارية جاذبة لمختلف المشروعات.

وهناك حوافز للاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة من خلال توفير التكنولوجيا وإدارة السوق والمشاركة في رأس المال، كما يتم دعم الشركات في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، في ظل توفر قنوات ربط جوي وبحري من الدرجة الأولى وخدمات اتصالات ممتازة. وتعد واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر (QSTP) موطناً للشركات القائمة على التكنولوجيا من مختلف أنحاء العالم.

الحوافز الاستثمارية

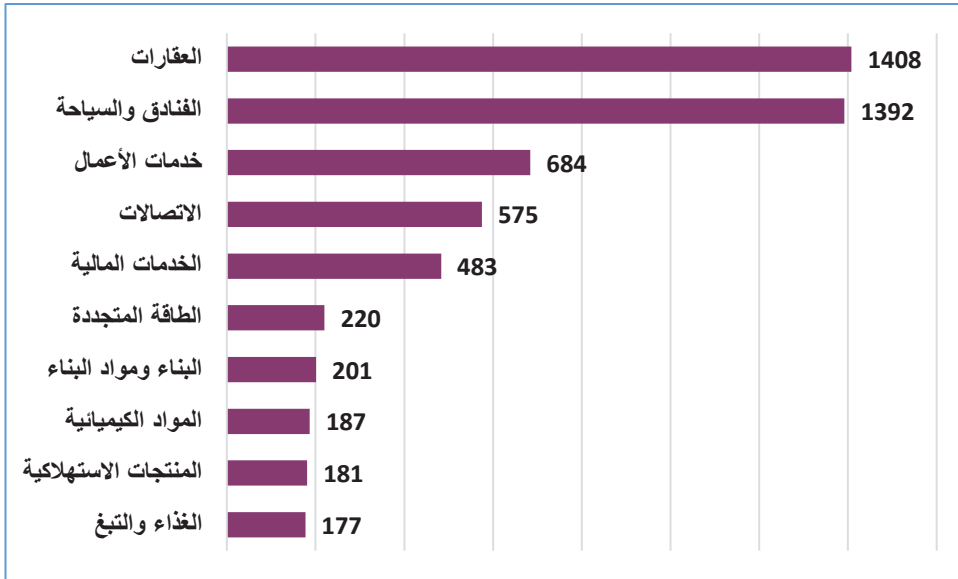
ويتم منح المستثمرين الأجانب ملكية كاملة للشركات بنسبة 100 % في مجالات مختارة تشمل كل من السياحة، والزراعة، والتصنيع، والصحة، والتعليم، وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية، والخدمات الاستشارية، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال المتصلة بالرياضة والثقافة والترفيه والتوزيع.

وتتوفر للمشروعات المشتركة حوافز عديدة تشمل الملكية الجزئية في الشركات المساهمة في قطر، وملكية بعض المنتجات والوحدات السكنية، والاستثمار في قطاعي المصارف والتأمين، والإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات وقطع الغيار، وعدم تحديد كمّي على الواردات، والإعفاء من رسوم التصدير والضرائب على أرباح الشركات لفترات محددة، إلى جانب الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات، كما أن قوانين الإقامة والعمل للأجانب ميسرة وتسهل استيراد العمالة والخبرات اللازمة للمشروعات².

الاستثمار في البنى الأساسية

توظف قطر استثمارات ضخمة لتأهيل البنى الأساسية لاستضافة كأس كرة القدم العالمية 2022، والتي يتوقع أن تتراوح تكاليفها بين 8 - 10 مليار دولار، وتستقطب هذه المناسبة العديد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات العقار والفنادق والسياحة وخدمات الأعمال والاتصالات والخدمات المالية والطاقة المتجددة ومواد البناء، فضلا عن الاستثمارات في القطاعات التقليدية المتمثلة بالنفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

تطور المشروعات الاستثمارية الخارجية المباشرة حسب أهم 10 قطاعات، 2012 - 2016 (مليون دولار)



مستخلص من Fdi markets و dhaman.net

أهم الدول المستثمرة في قطر، 2012 - 2016

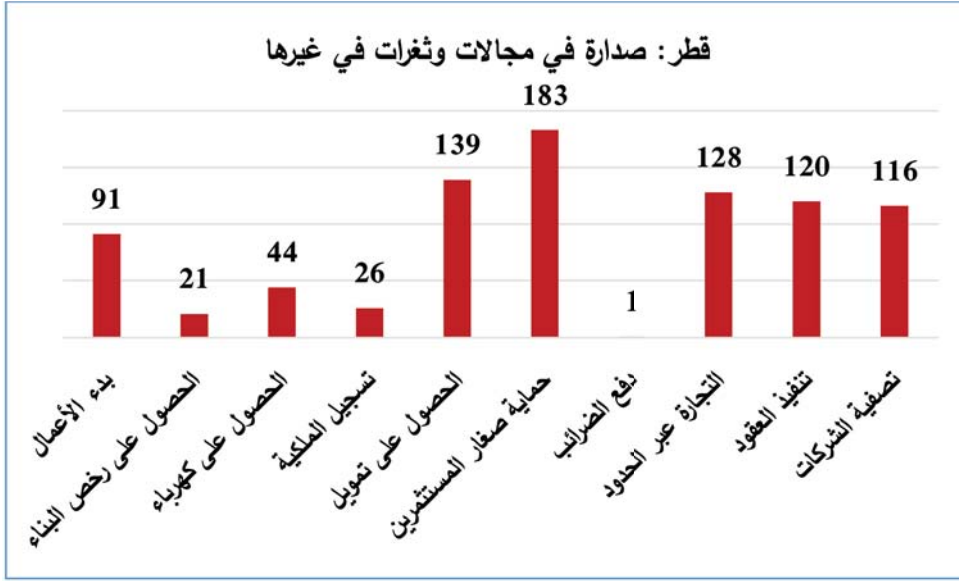
الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	2241	75	58
سنغافورة	607	2	2
الولايات المتحدة	598	36	36
إسبانيا	517	10	8
المملكة المتحدة	441	42	32
الهند	314	18	15
سويسرا	291	5	5
إيطاليا	279	6	6
فرنسا	207	13	12
مصر	185	2	2
أخرى	958	77	72
الإجمالي	6639	286	248

المصدر السابق.

احتياجات التطوير

اتخذت قطر خلال مطلع عام 2017 عددا من الإجراءات التي تستهدف تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص المحلي والأجنبي، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وفي تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وستتضمن الإجراءات الجديدة إصدار كتيب إرشادي لتوضيح الأنشطة التجارية وفرص الاستثمار، وسرعة البت بمنح التراخيص لفعاليات قطاعي الفنادق والسياحة من خلال النافذة الواحدة، والربط الإلكتروني بين مختلف الجهات المختصة بإصدار التصاريح لتسهيل الإجراءات والتراخيص والسجلات التجارية. كما سيتم مراجعة الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2030 بمشاركة القطاع الخاص، وسيعمل على وضع آلية مناسبة لتسعير الأراضي في المناطق الصناعية واللوجستية، وإنشاء مناطق حرة طبقا لأحدث المواصفات العالمية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مشروعات مشتركة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

ترتيب قطر في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

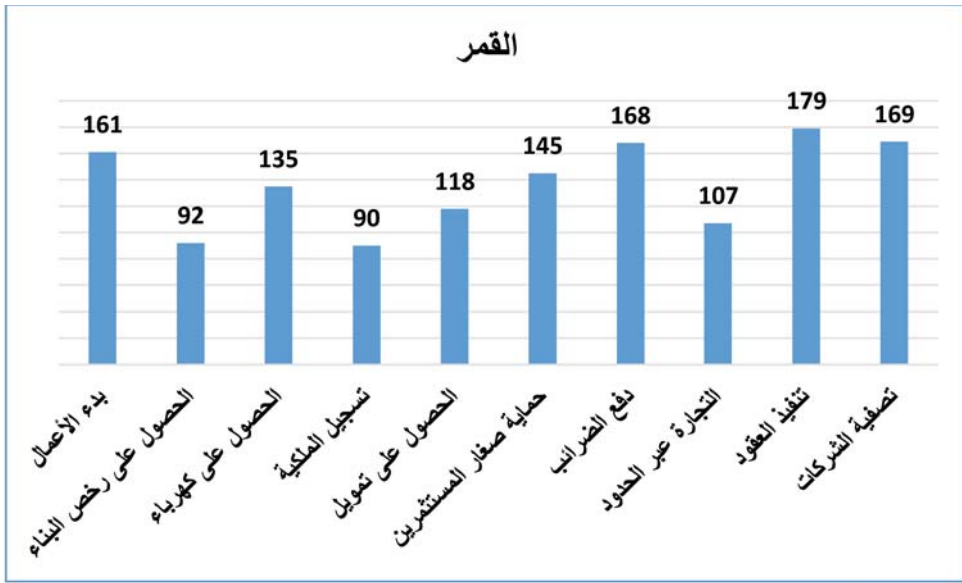
جزر القمر: مقومات تحتاج إلى تفعيل

تتكون دولة جزر القمر من أربعة جزر هي القمر الكبرى وموهيلي وإنجوان ومايوت وعدد من الجزر الأخرى الصغيرة، وتمتلك إمكانات كبيرة في مجالات الزراعة والصيد البحري والسياحة وغيرها من المجالات التي لم تستغل بمستوى إمكاناتها الوفيرة.

ويوفر قانون الاستثمار الصادر عام 2007 إطارا مشجعا للاستثمار، من حيث حرية تحويل الرساميل والأرباح، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب الامتيازات والإعفاءات الضريبية³. ولا يزال من المهم العمل على تفعيل الاستثمار في البنى التحتية وفي تأهيل القوى العاملة بغية تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تحد من استقطاب الاستثمارات الخارجية.

وهناك العديد من الفرص للاستثمار في السياحة والزراعة والثروة الحيوانية والصناعات التحويلية ومواد البناء. واستنادا إلى الأهمية الحيوية للزراعة في الاقتصاد، من المهم العمل على اتخاذ إجراءات لتحفيز النشاطات الزراعية والتنمية الريفية، بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية.

ترتيب جزر القمر في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

الكويت: خدات الأعمال والهال والاتصالات

رؤية 2035 للتحول إلى مركز عالمي مالي وتجاري:

تستهدف رؤية 2035 إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي جاذب للاستثمار، ويتولى فيه القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي والاستثماري، في ظل كفاءة المنافسة وأجهزة مؤسسية داعمة، استنادا إلى بيئة استثمارية ملائمة وتشريعات متطورة ومناخ أعمال مشجع. وترتكز الرؤية في سبيل تحقيق أهدافها إلى تفعيل الإدارة الحكومية، وتعزيز التنوع الاقتصادي والمستدام، والبنى التحتية المتطورة، والبيئة المعيشية المستدامة، والرعاية الصحية العالية الجودة، ورأس المال البشري الإبداعي.

وتطمح الكويت من خلال هذه الرؤية إلى رفع مؤشرات التنافسية العالمية فيها لتكون ضمن أفضل 35 بلدا في العالم. وقد بدأت المشروعات العملاقة بالظهور على أرض الواقع، خصوصا في البنى التحتية الممهدة للتنمية التجارية، من حيث الجسور والمدن الجديدة ومشروعات الطرق الضخمة والمطارات الجديدة. أما بالنسبة لتطوير المركز المالي الاستراتيجي للكويت، فسيعتمد على التمويل المشترك مع القطاع الخاص والمواطنين، بنظام شراكة 50% للمواطنين، و26% للمستثمر الاستراتيجي، و24% للحكومة.

وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروعات الاستراتيجية في الخطة التنموية الحالية ضمن الرؤية نحو 80 مليار دولار، منها 72 % مشروعات حكومية، و28 % مشروعات شراكة مع القطاع الخاص والمواطنين⁴، وسيشهد عام 2017 اكتتاب المواطنين في أول شركة بهذا النظام وهي الزور للكهرباء.

بيئة استثمارية محفزة

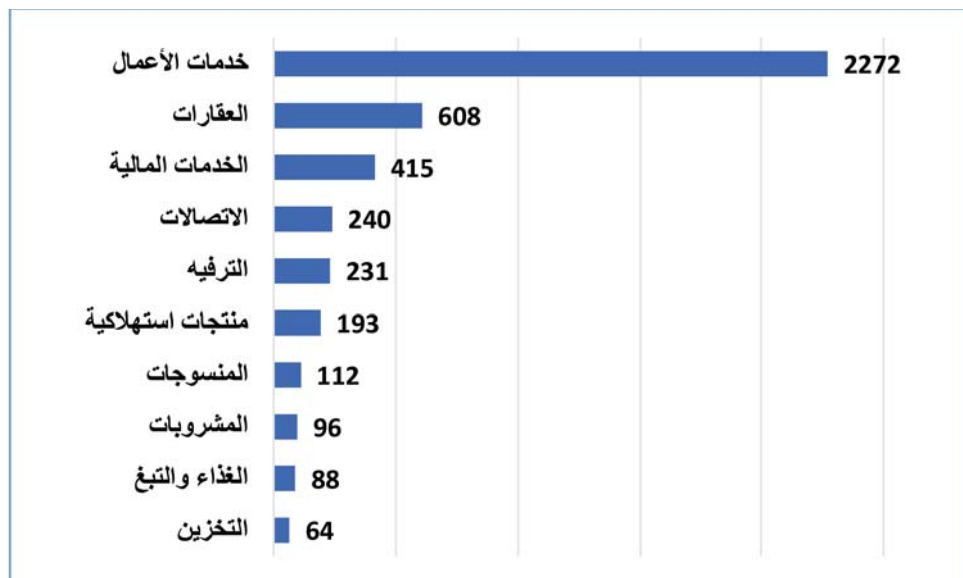
تتمتع الكويت ببيئة استثمارية مناسبة وإطار تشريعي داعم ومحفز للاستثمار تحكمه قوانين متطورة توفر العديد من الامتيازات، مثل حرية تحويل الأرباح ورأس المال، والإعفاء من الضرائب لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل للمشروعات الاستثمارية، وحرية استخدام العمالة الأجنبية وفقاً للضوابط المحلية.

القطاعات المستهدفة

توجد العديد من فرص الاستثمار في الكويت، وأهمها ما يلي:

- البنى التحتية في قطاعات الطاقة التقليدية، والطاقة المتجددة، وتحتية المياه، والنقل البحري، والنقل السككي.
- الخدمات البيئية لإدارة النفايات الصلبة، ومعالجة مياه الصرف، ومعالجة مخلفات النفط والصناعة، وإعادة تدوير النفايات.
- المشروعات الكيماوية المرتكزة على النفط والغاز الطبيعي.
- التعليم والتدريب بكافة فروع تخصصاته.
- الصحة والمستشفيات المتخصصة ومراكز العيادات الطبية لمختلف الاختصاصات.
- المشروعات الإسكانية المتكاملة والتنمية المدنية.
- خدمات التخزين واللوجستيات.
- المصارف والخدمات المالية وخدمات التأمين.
- النقل الجوي، والبحري، والسككي.
- السياحة والفنادق والترفيه.
- تكنولوجيا المعلومات وتطوير برامج المعلومات والتطبيقات.
- الثقافة والإعلام والتسويق، بما فيه التسويق الرقمي، وخلق المحتويات الرقمية.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات مستقطبة للاستثمارات الخارجية المباشرة خلال الفترة 2012 – 2016 (مليون دولار)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في الكويت، 2012 – 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	1844	7	7
الإمارات	831	51	29
الصين	685	6	5
كوريا الجنوبية	387	1	1
اليابان	134	1	1
البحرين	117	7	5
الولايات المتحدة	101	16	16
الهند	87	11	8
قطر	48	8	6
المملكة المتحدة	47	8	8
أخرى	203	31	27
الإجمالي	4483	147	113

المصدر السابق.

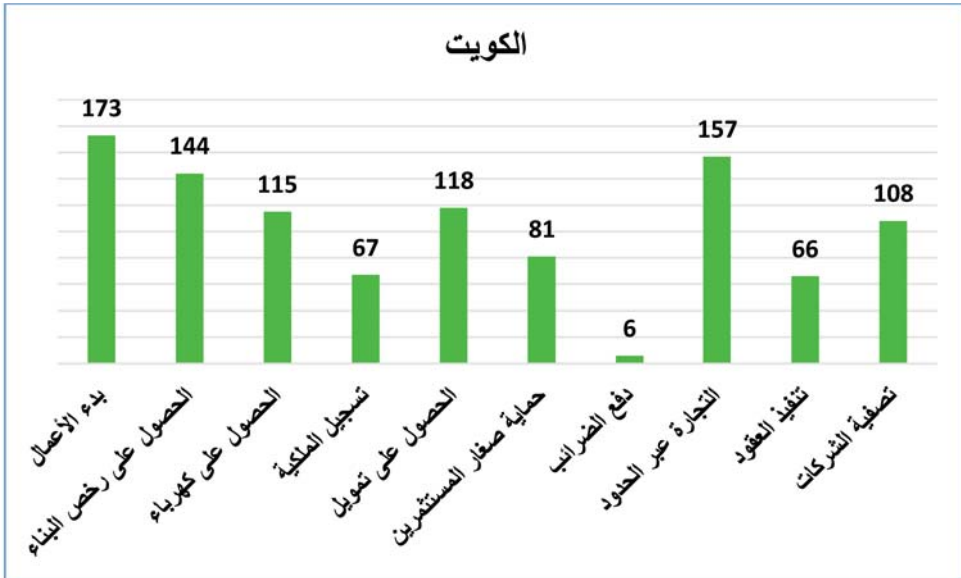
متطلبات التطوير

في ضوء المؤشرات التي صدرت عن البنك الدولي بشأن سهولة أداء الأعمال والشغرات التي ظهرت في بيئة الأعمال في الكويت، حسبما يبين الشكل الوارد في نهاية هذا القسم، نشطت جهود الحكومة بالتشاور مع القطاع الخاص لوضع سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال.

وتتضمن أبرز معالم التوجهات الجديدة تعزيز الفرص والمسؤوليات للقطاع الخاص، ومنحه التسهيلات اللازمة لتملك الشركات المملوكة للدولة، بما يضمن تحقيق عوائد على الرساميل عن طريق الخصخصة، كما تتضمن وضع الحوافز للاستثمار في القطاعات غير النفطية لتتنوع مصادر الدخل، ولخلق فرص التوظيف، إلى جانب المضي قدما بمشروعات تطوير البنى التحتية، مع إعادة تأهيل الموانئ والمناطق الحرة.

وقد بدأ بالفعل إقرار عدد من التشريعات المهمة التي تسهم بصورة نوعية في تحسين بيئة الأعمال، ومن أهمها التعديلات الأخيرة على قانون الشركات التي ستساهم بتبسيط إجراءات تأسيس الشركات ونقلها إلى حد كبير، وإنشاء النافذة الواحدة للمعاملات، فضلا عن افتتاح مركز الكويت للأعمال الذي يقلص فترة إصدار التراخيص التجارية للشركات إلى أسبوع، كما سيتم قريبا إقرار المزيد من التشريعات والقوانين الميسرة للأعمال.

ترتيب الكويت في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

لبنان: فرص وامتيازات بانتظار الإصلاحات الواعدة

اقتصاد تنافسي

يعتبر لبنان الواحة الاستثمارية الأكثر ليبرالية في الشرق الأوسط في ما لو تم وضع وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتعزيز تنافسية الاقتصاد، في ظل ضآلة القيود، وانخفاض الضريبة على الشركات والنظام الضريبي التنافسي، والسوق الحرة القائمة على القطاع الخاص. ويعد القطاع المصرفي العامود الفقري للاقتصاد اللبناني ويساهم في تحريك عجلة النمو، كما في تخفيف التداعيات السلبية للاضطرابات الإقليمية والانكماش الاقتصادي العالمي.

وتتوفر للمستثمر المحلي والأجنبي بيئة أعمال تنافسية تركز على اليد العاملة المتخصصة والكفوءة، حيث حل لبنان في المرتبة 19 عالمياً من حيث نوعية التعليم، وفي المرتبة السادسة عالمياً من حيث نوعية الرياضيات والعلوم. وتمتاز بيئة الأعمال بالثقافة والتنوع الحضاري وتعدد اللغات والترفيه مع مناخ متوسطي ومعالم سياحية أخاذة وخدمات صحية متطورة، كما يوفر موقعه عند تقاطع قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا سهولة الوصول إلى الأسواق العربية والإقليمية والعالمية.

الحوافز الاستثمارية

يتاح للمستثمر سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية خلال مراحل الإنشاء والسنوات الأولى للتشغيل. وتوفر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار من خلال قانون تشجيع الاستثمار رقم 360 مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية للمشروعات الاستثمارية في قطاعات الزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام، والتكنولوجيا، والاتصالات، والسياحة.

كما أن هناك نوعان من الحوافز، أولها يتلاءم مع المشروعات الكبرى ذات التأثير الواسع على توفير فرص العمل، وتعتمد التسهيلات على حجم الاستثمار وفرص العمل والقطاع المستهدف، حيث تمنح المشروعات الامتيازات التالية:

- إعفاء كامل من الرسوم المتعلقة بتسجيل الأراضي، ولغاية 10 سنوات على ضرائب الدخل والضريبة على أرباح أسهم المشروع.
- توفير إجازات عمل من كافة الفئات، وتخفيض لغاية 50 % كحد أقصى لرسوم إجازات العمل والإقامة، ورسوم رخص البناء.

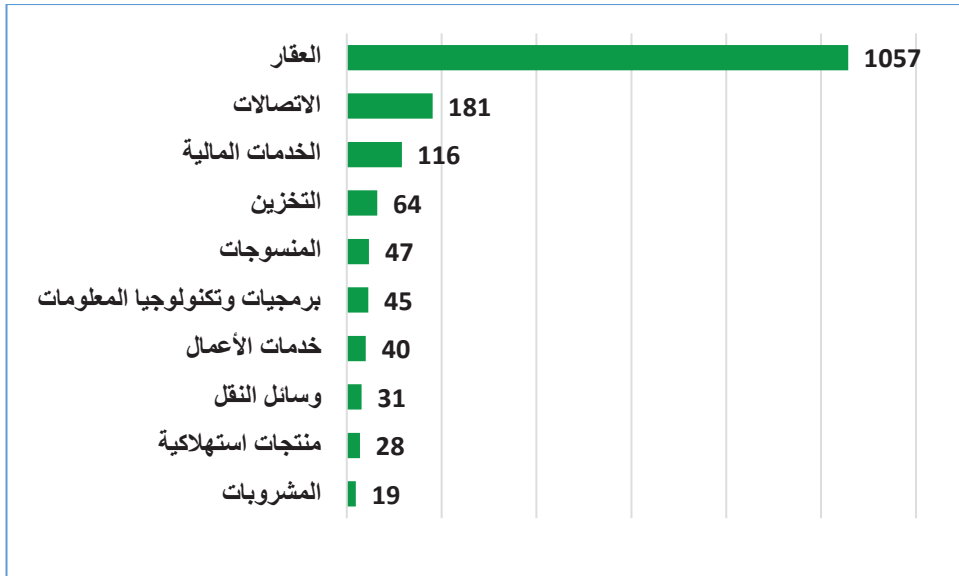
أما النوع الثاني، فترتبط الحوافز بحسب المنطقة، وهو يتلاءم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومصمم لتوفير الدعم للمشروعات في المناطق ذات التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على الموقع الجغرافي وحجم المشروع والقطاع المستهدف، وتمنح المشروعات في هذا الإطار إعفاء كاملاً لمدة 10 سنوات من ضرائب الدخل الناتجة عن المشروع، ومن الضريبة على أرباح أسهم المشروع، فضلاً عن تسهيل الحصول على إجازات عمل من كافة الفئات.

القطاعات المستقطبة للاستثمار

إن أبرز القطاعات الواعدة التي يجب أن تحظى باهتمام المستثمر هي تلك التي تعتمد على التنافسية الاقتصادية للبلد، والتي تركز عموماً على ثلاثة أعمدة رئيسية هي التعليم الرفيع المستوى، والمناخ الجميل، والقطاع المصرفي المتطور والتمتين. وبناء على ذلك فإن أهم الفرص تكمن في قطاع السياحة العلاجية، وخصوصاً في مراكز إعادة التأهيل الطبي المتخصصة، وفي قطاع الإعلام التقليدي والرقمي، وفي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يتضمن إمكانات هائلة بفضل القوى البشرية الماهرة، كما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والبرامج المعلوماتية والتجارة الإلكترونية، وقطاع الغذاء والمشروبات. ثم أن الاحتياجات التنموية الكبيرة غير المشبعة للاقتصاد، ولا سيما بالنسبة لمختلف الخدمات العامة، تخلق بحد ذاتها فرصاً هائلة أمام الاستثمارات الواعدة.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بين 2012 و2016

(مليون دولار)



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

أهم الدول المستثمرة في لبنان خلال 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	1129	12	12
الولايات المتحدة	224	10	10
البحرين	70	2	2
المملكة المتحدة	51	7	7
الكويت	32	4	4
ألمانيا	29	3	3
إسبانيا	24	5	5
فرنسا	22	4	4
بنغلادش	15	1	1
الأردن	15	1	1
أخرى	92	14	14
الإجمالي	1703	63	63

المصدر السابق.

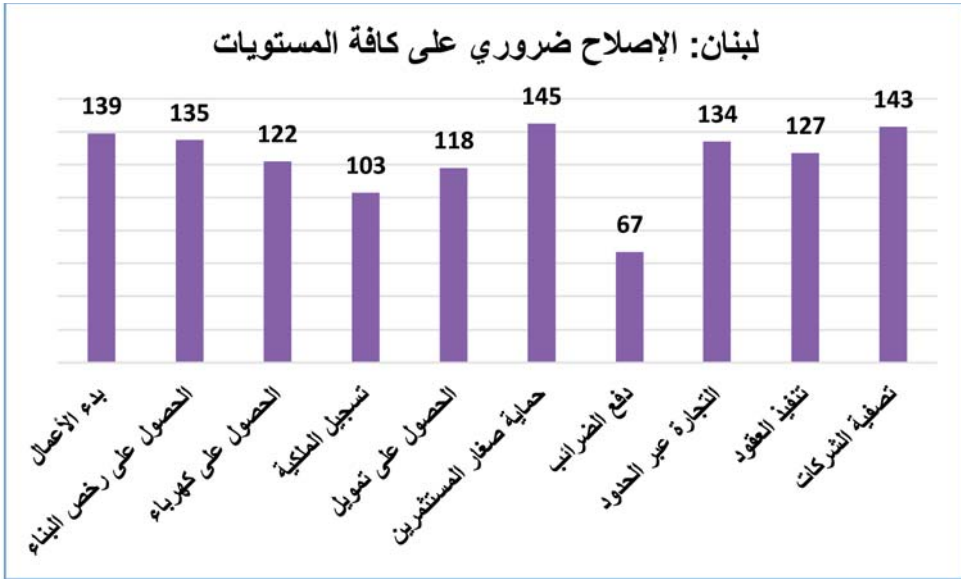
ويعتبر لبنان مقصدا استثماريا للدول العربية، حيث تتصدر الإمارات الاستثمارات الوافدة خلال الفترة 2003 - 2016 بقيمة بلغت 7.76 مليار دولار مثلت 64.8 % من إجمالي عدد المشروعات المستثمرة. وتلتها الكويت بقيمة 2.05 مليار دولار بنسبة 17.1 % من المشروعات، ثم السعودية بقيمة 1.9 مليار دولار بنسبة 15.9 % من المشروعات، وقطر بقيمة 104.5 مليون دولار ونسبة 0.9 % من المشروعات. ومن ثم حل كل من مصر والعراق والأردن بقيمة 15.1 مليون دولار لكل منهم، وعمان بقيمة 12.6 مليون دولار⁵.

وقد أظهر التوزيع القطاعي أن القطاع العقاري استقطب 7.58 مليار دولار خلال السنوات 2003 - 2016، بما يوازي 63.3 % من إجمالي الاستثمارات العربية في لبنان. وتلاه القطاع السياحي بنسبة 27.8 %، ثم قطاع المعادن بنسبة 2.5 %، ثم الخدمات المالية بنسبة 2.3 %، والقطاع الترفيهي بنسبة 0.8 %.

احتياجات الإصلاح

لا بد من مراجعة شاملة لسياسات الإنفاق العام، والحد من الهدر والفساد، مع المعالجة الجذرية للمشكلات الهيكلية، وفي طليعتها أزمة الكهرباء، والخدمات العامة، والبنى التحتية، والمضي بالإصلاح على كافة المستويات. ومن المهم العمل الجدي بالتعاون مع القطاع الخاص لصياغة رؤية جديدة وواضحة للاقتصاد، لتحقيق نمو متدافع ومستدام يلبي التطلعات للمستقبل، ولموقع تنافسي أفضل. والواقع أن المؤشرات الحديثة الصادرة عن البنك الدولي تظهر خلافاً في عدد من المفاصل الهامة والضرورية بالنسبة لأداء الأعمال.

ترتيب لبنان في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال 2017 بين 190 بلداً



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

ليبيا: طاقات تحتاج الى الاستثمار

الموارد والإمكانات الاستثمارية

تبلغ مساحة ليبيا قرابة 1.8 مليون كلم مربع، وتعد السادسة عشرة في العالم على مستوى المساحة، وثالث أكبر بلدان إفريقيا مساحة، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله نحو 1955 كلم.

وتتمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، ويبلغ احتياطي النفط المؤكد نحو 48.4 مليار برميل، واحتياطي الغاز الطبيعي 52 تريليون قدم مكعب، وتمتاز بوفرة إنتاجها من النفط الخفيف العالي القيمة.

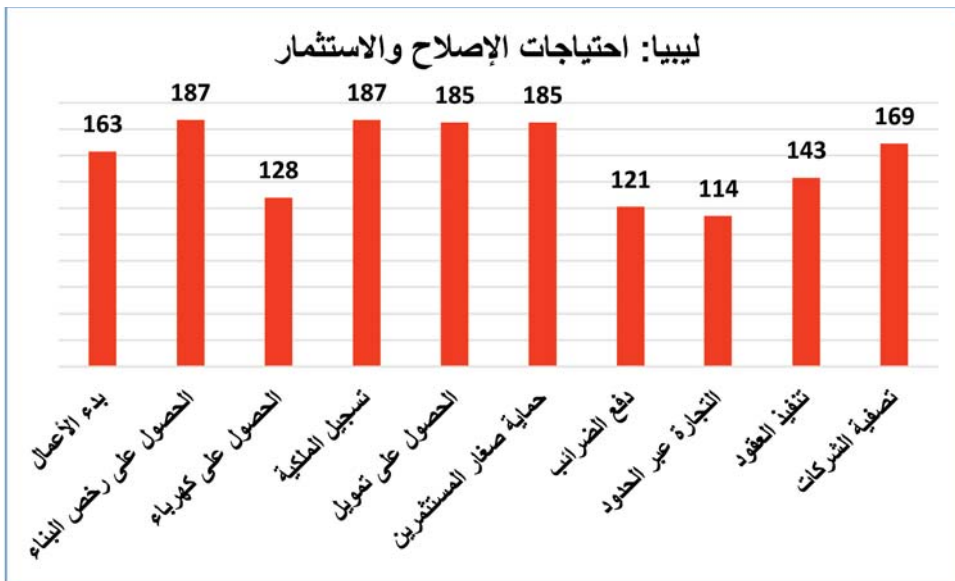
وتتمثل أهم الصناعات بنشاطات استخراج النفط والغاز وعمليات التكرير، إلى جانب الصناعات البتروكيمياوية، والألمنيوم، والحديد والصلب، والإسمنت ومواد البناء، وكذلك بعض الصناعات الغذائية والمنسوجات والصناعات اليدوية. ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم الذي تم تشييده بكلفة 30 مليار دولار المصدر الرئيسي للمياه العذبة.

وفي ليبيا طاقات سياحية غير مستغلة، ولا سيما وأنها تمتلك مجموعة من أكبر المواقع الأثرية الرومانية على امتداد ساحلها فضلا عن الآثار الإغريقية والتركية، وسواحل مترامية صالحة للاستثمار السياحي، إلى جانب واحدة من أكبر الصحاري في العالم، وبعض المناطق التي يمكن أن تستثمر كمحميات طبيعية، مثل الجبل الأخضر الذي تفوق مساحته مساحة لبنان.

انعكاسات الاضطرابات

تضرر الاقتصاد الليبي من الصراع الدائر، وتستمر معاناته من الكساد، حيث يقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي فقط نصف مستواه الذي كان عليه قبل الثورة، كما سجلت إيرادات الموازنة وعائدات الصادرات أدنى مستوياتها بسبب انخفاض إنتاج النفط وأسعاره. كما تأكلت المداخيل الحقيقية للسكان تحت ضغط التضخم المرتفع، ناهيك عن تحديات الاستقرار.

ترتيب ليبيا في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

تحديات الإعمار

يؤمل أن تتجح حكومة الوفاق الوطني في تكريس الاستقرار للانطلاق قدما في مشروعات الإعمار. وتشمل التحديات الرئيسية استعادة السيطرة على مقدرات البلاد وعودة إنتاج النفط الى طاقتها الفعلية، وإعادة بناء مرافق البنى التحتية، وتشجيع الاستثمار لتتويع النشاط الاقتصادي من أجل خلق الوظائف وفرص العمل لتحقيق نمو شامل للجميع. وتحتاج ليبيا إلى ما يقدر بنحو 100 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة لتشييد بنى تحتية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن المهم تعزيز النظام التشريعي والرقابي والمؤسسي لضمان توجيه الإنفاق إلى الوجهة الصحيحة بما ينسجم مع تطلعات الشعب الليبي للتنمية المستدامة والكرامة، وبناء دولة على أسس حديثة يكرس النظام الاقتصادي الحر والمتطور القائم على اقتصاد السوق الحرة.

الفرص الاستثمارية

هناك الكثير من الفرص الاستثمارية في مجالات تحديث شبكات الطرق وغيرها من البنى التحتية والمرافق، إلى جانب بناء المنتجعات السياحية على الشواطئ الخلابية وفي مناطق الجبل الأخضر وزوارة وغيرها من المناطق. ومن المهم الاهتمام ببناء شبكة من السكك الحديدية لربط المدن والمرافق الأساسية ببعضها البعض، إلى جانب الربط الشبكي مع الدول المجاورة، بما يعزز كفاءة التجارة ويحفز على الاستثمار، خصوصا وأن الغالبية العظمى من مساحة ليبيا هي أراض مسطحة، وبالتالي فإن تشييد مثل هذه الشبكة سيكون قليل التكلفة إلى حد كبير مقارنة مع غيرها من الدول.

مصر: إركانيات وأفاق متراوية

سوق واعدة وإصلاحات جدية

تعتبر مصر سوقا استهلاكية ذو أهمية كبيرة في المنطقة، وتتمتع باقتصاد متنوع تتوفر فيه فرصا هائلة لمزيد من النمو والتوسع. وتعد القوى العاملة في مصر والتي تقدر بنحو 28 مليون عامل الأكبر في المنطقة⁶. وقد اعتمدت مصر مؤخرا خطة إصلاحية لضمان الاستدامة المالية ومعالجة الاختلالات ارتكزت على تحرير سعر العملة الوطنية، وزيادة القاعدة الضريبية، وترشيد الدعم على الوقود والكهرباء، كما تمضي الدولة قدما في إجراء الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال.

وأهمها ما يلي:

- اختصار الوقت اللازم لتسجيل مكاتب التمثيل الخارجي، وإطلاق المرحلة الثانية من التأسيس الإلكتروني للشركات على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار، وزيادة مكاتب هذه الهيئة في المحافظات.
- إلغاء الترخيص الصناعي المبدئي.
- إنشاء مركز «بداية» للمساعدة في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وفي حصولها على التمويل المصرفي.
- تخفيض قيمة خطابات الضمان المطلوبة للحصول على الأراضي من المناطق الصناعية.
- تعزيز حماية المستثمرين من خلال إنشاء «لجنة العقود» لتسوية النزاعات بين المستثمرين والهيئات الحكومية والسماح بالمصالحة.

وتم مؤخرا إصدار قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017 الذي ركز على المساواة في الفرص الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب، بغض النظر عن حجم المشروع، وعلى تخصيص أراضي مجانية لبعض الأنشطة الاستراتيجية، إلى جانب توفير منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروعات الاستثمارية، كما قسم القانون الأراضي إلى منطقتين: منطقة (أ) وتشمل المناطق الأكثر حاجة للتنمية، ومنطقة (ب) التي تشمل باقي المناطق المصرية.

ويتضمن القانون الجديد العديد من المزايا والمنح الاستثمارية التي تهدف إلى تشجيع المستثمرين وتهيئة مناخ الاستثمار أمام رجال الأعمال، ومن أهم المزايا:

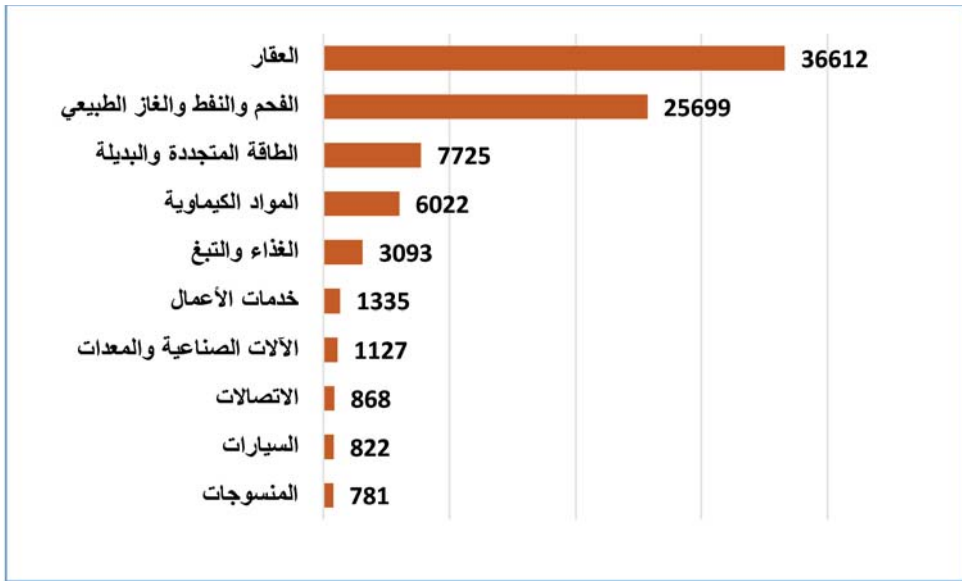
- تكافؤ الفرص للاستثمار المحلي والأجنبي، وسرعة إنجاز المعاملات، ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية وحماية البيئة والصحة العامة، وحرية المنافسة، وحماية المستهلك، والحوكمة والشفافية.
- توفير الضمانات للمستثمرين بمنحهم المعاملة العادلة والمنصفة، مع إتاحة المعاملة التفضيلية على أساس المعاملة بالمثل، ومنح الإقامة طوال مدة المشروع، واحترام العقود وإنفاذها، وعدم جواز التأميم، ولا نزع الملكية أو أموال المشروع إلا للمنفعة العامة وبقرار قضائي ومقابل تعويض عادل مع حرية التحويل.
- إنشاء المناطق الاستثمارية، والنافذة الاستثمارية، ومكاتب الاعتماد، وسرعة إنجاز المعاملات، وتوفير المعلومات، وتفعيل نظام الخدمات الإلكترونية.

- جواز استخدام عاملين أجنبين في حدود نسبة 10 %، مع زيادة النسبة إلى 20 % لدى عدم توفر المؤهلات اللازمة لطبيعة المشروع واستحداث رقم موحد لكل مشروع لكافة المعاملات.
- توفير حوافز ضريبية لمشروعات إنتاج وتوزيع الكهرباء، وصناعة السيارات والصناعات المغذية لها، والصناعات الخشبية والأثاث، والطباعة والتغليف، والصناعات الكيماوية، والهندسية، والمعدنية، والمنسوجات، والمضادات الحيوية، والصناعات الغذائية. وتحظى هذه القطاعات بخصم 40 % من الرسوم والضرائب في المنطقة (أ) و30 % في المنطقة (ب) على أن يقام المشروع خلال 3 سنوات من تاريخ العمل بالقانون.

مجالات الاستثمار

- تسمح البيئة الاستثمارية في مصر بفرص ومجالات استثمارية عديدة في مختلف المجالات، استنادا إلى حجم رأس المال المستثمر والقطاع المستهدف وأهمها:
- تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات: في مجالات تصميم وإنتاج الحاسبات الآلية وتطبيقاتها وتشغيلها.
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي عالية المردود نسبيا.
- النقل واللوجستيات التي تعتبر من أهم وأبرز القطاعات الحيوية.
- البتروكيماويات التي تعتبر من القطاعات السريعة النمو.
- النفط والمنتجات وفي مجالات الحفر والاستكشاف وصيانة الآبار والمعدات.
- الصناعات بكافة فروعها ومجالاتها، إلى جانب نشاطات التجميع والصناعات المغذية.
- التعليم الذي يعد من أنجح الفرص الاستثمارية، ولا سيما مع سماح القوانين بإنشاء الجامعات الخاصة والمدارس والجامعات الدولية لاستيعاب التطور السكاني.
- الخدمات المالية وما لذلك من أهمية في ظل القوانين الجديدة المنظمة للأسواق المالية والنقدية.
- تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن الجديدة وإقامة المرافق والبنى الأساسية.
- الزراعة والنشاطات المرتبطة بها.
- الرعاية الصحية.
- السياحة وما تتطوي عليه من فرص كبيرة لا متناهية.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بين 2012 - 2016 (مليون دولار)



المصدر: مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في مصر، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	22664	20	15
الإمارات	17369	55	34
اليونان	10000	2	1
إيطاليا	8572	8	5
السعودية	5201	29	17
البحرين	3719	4	3
قطر	3609	2	2
المملكة المتحدة	2795	26	18
ألمانيا	2359	17	11
الولايات المتحدة	1573	38	30
أخرى	11391	117	96
الإجمالي	89251	318	232

المصدر السابق.

مؤشرات نهضة صناعية جديدة

تشير آخر المعلومات المتوفرة أن تحرير سعر العملة الوطنية، بالتزامن مع تحسن التوقعات بالنسبة للأفاق المستقبلية للاقتصاد، ساهم بتشجيع العديد من الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز استثماراتها في تصنيع منتجاتها في مصر واتخاذها كقاعدة صناعية لها في المنطقة. ومن أبرز هذه الشركات، شركة مارس الأمريكية التي تنوي زيادة صادراتها من 50 - 60 % من الإنتاج في مصر إلى 80 % 7، وشركة يونيفر مصر التي ستضاعف موجوداتها بغية التحول إلى مركز للتصدير إلى دول المنطقة، وشركة جي إي لشمال شرق إفريقيا التي تنوي أن تتخذ من مصر محورا لتصنيع منتجاتها في شتى المجالات التي تعنى بها، بما فيه القطاع الصحي وقطاع الطاقة والكهرباء، كما أن هذا التوجه ليس محصورا بالشركات المتعددة الجنسيات، بل يشمل أيضا الكثير من الشركات الأخرى الأجنبية والمحلية التي تنظر بعين إيجابية إلى التحسينات في البيئة الاستثمارية.

وساهمت سياسات الحكومة الداعمة لتعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي في تعزيز استقطاب الاستثمارات الصناعية، كما ساهم بذلك أيضا قانون الاستثمار الجديد الذي يمنح امتيازات خاصة للاستثمارات الصناعية. ويأتي في طليعة الامتيازات التي وفرتها الإصلاحات الأخيرة، الصلاحية الممنوحة لرئيس الوزراء بمنح «الرخصة الذهبية» للاستثمارات النوعية ذات الأهمية الاستراتيجية أو القومية للاقتصاد المصري، والتي تمنح صاحبها من خلال موافقة واحدة امتياز إقامة وتشغيل المشروعات، وتختصر كافة الرخص والمعاملات والمتطلبات، بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص الأراضي وغيرها.

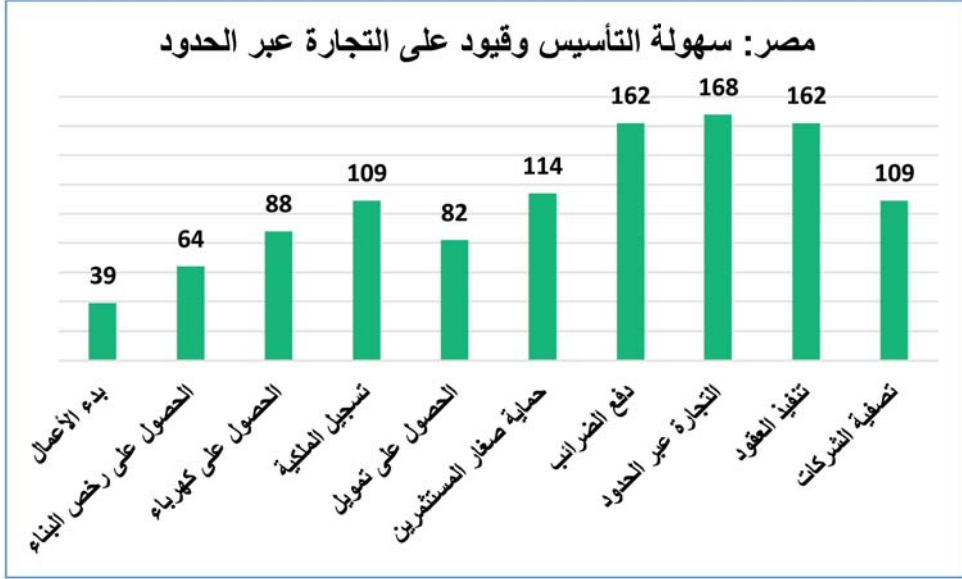
احتياجات الإصلاح

اتخذت الحكومة والبنك المركزي الإجراءات الصحيحة سعيا لكبح التضخم وتخفيض عجز الموازنة ووضع الاقتصاد على مسار الاستقرار والنمو. ولكن لا يزال تخفيض التضخم أولوية حاليا لأنه يؤثر على الاستقرار الاقتصادي ويلحق الضرر بالفئات الضعيفة، كما تجدر الإشارة إلى أن المضي قدما في الإصلاح في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة لا يخلو من الصعوبة، على أن الإصرار على احتواء المخاطر ومواصلة الضبط المالي سيساعد في إعادة بناء هوامش الأمان مما ينعكس شيئا فشيئا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المهم في المرحلة القادمة الاهتمام بمعالجة عدد من القيود التي لا تزال تواجه المستثمر المحلي والأجنبي، وأهمها القيود على التجارة عبر الحدود، وتعقيدات الجباية الضريبية، وتنفيذ العقود،

وحماية صغار المستثمرين، وغيرها من القيود التي يبينها الشكل التالي، والتي يؤمل أن يساهم قانون الاستثمار الجديد بإزالتها.

ترتيب مصر في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

المغرب

إصلاح ونمو وبيئة استثمارية متطورة

بيئة استثمارية داعمة

تمتلك المغرب إطارا قانونيا ملائما للاستثمار، ويتم بموجبه منح المستثمرين الإعفاءات الضريبية، إلى جانب امتيازات أخرى تمنح في إطار اتفاقيات أو عقود تبرم مع الدولة. وتتضمن الحوافز مساهمة الدولة في بعض النفقات الاستثمارية من خلال صندوق إنعاش الاستثمارات وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يستهدف قطاعات صناعية وتكنولوجية حديثة.

ويقدم صندوق إنعاش الاستثمارات للمشروعات في المناطق المستهدفة التي تفوق 20 مليون دولار وتوفر نحو 250 فرصة عمل وتساهم في نقل التكنولوجيا الامتيازات التالية:

- الدعم العقاري من خلال التكفل بنسبة 20 % من نفقات الأرض اللازمة للمشروع.

- المساهمة في نفقات البنى التحتية الخارجية بحدود 5 % من التكاليف.
- المساهمة في مصاريف التكوين المهني بحدود 20 % من التكاليف.
- تمنح مخصصات إضافية تصل إلى 10 % من التكاليف الاستثمارية لدى إقامة المشروع خارج المناطق الحضرية، أو لدى الاستثمار في قطاع الغزل والنسيج.

كما يوفر صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دعماً للصناعات النوعية، مثل قطاعات صناعة السيارات والطيران والصناعة الإلكترونية، بنسبة 15 % من القيمة الإجمالية للاستثمار، على ألا تتجاوز 30 مليون درهم.

تدرج الإصلاح

تمضي المغرب قدماً ببرنامجها الإصلاحية المالي، مما يدعم صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلب الإنتاج الزراعي، ويساهم في تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولية لمختلف شرائح السكان. ومن المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.8 % عام 2017، كما يتوقع تقلص عجز الحساب الجاري وارتفاع إجمالي الاحتياطيات الدولية.

وتتركز الإصلاحات على تعزيز الإيرادات واحتواء الإنفاق العام من خلال إصلاح المالية العامة، وتخفيض الدين العام إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021، والتوجه إلى نظام ضريبي أكثر عدالة وإنصافاً. وتكتسب هذه الجهود أهمية بالغة في توسيع الحيز المالي اللازم لتخفيض الفقر وتوفير فرص العمل، ولا سيما من خلال البرامج الاستثمارية والاجتماعية الموجهة للشرائح السكانية الأكثر حاجة، مما يساهم في الحد من عدم المساواة.

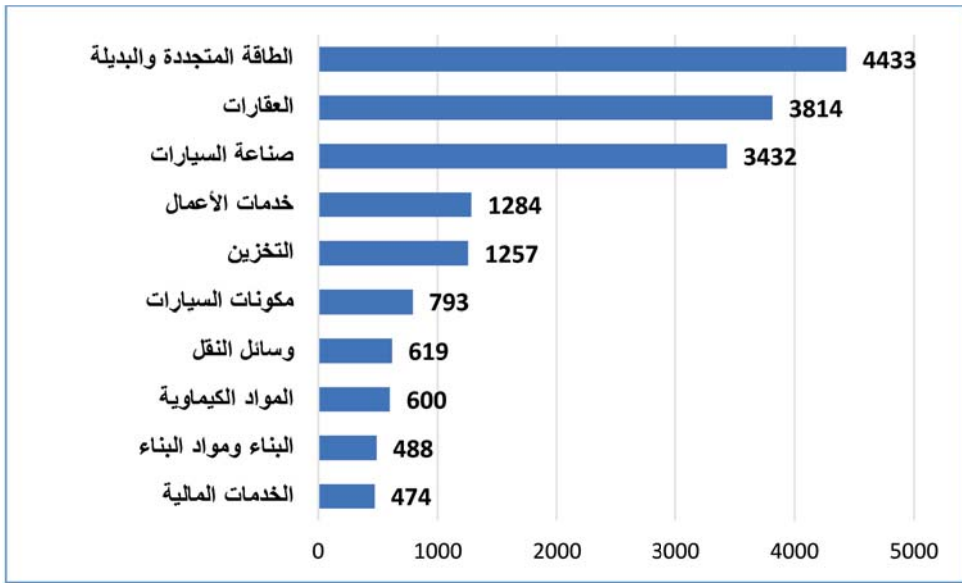
وتتجه المغرب إلى التحرير التدريجي للعملة الوطنية لتصبح أكثر مرونة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2017، الأمر الذي سيسمح للاقتصاد المغربي بامتصاص الصدمات الخارجية على نحو أفضل، كما سيعزز من القدرات التنافسية في المستقبل.

القطاعات المستقطبة للاستثمار

يشير الشكل التالي إلى تطور المشروعات الاستثمارية التي استقطبت استثمارات خارجية مباشرة خلال السنوات 2012 - 2016، بحسب أهم 10 قطاعات، حيث يلاحظ أن قطاع الطاقة المتجددة يحل في الطليعة، ويليه العقار، وصناعة السيارات، وخدمات الأعمال.

كما يبين الشكل الذي يليه أن فرنسا والصين والإمارات تحل في طليعة الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة 2012 - 2016.

تطور المشروعات الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات بين 2012 و2016 (مليون دولار)



مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في المغرب، 2012 - 2016

الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	3536	83	77
الصين	2811	11	10
الإمارات	2716	40	18
الولايات المتحدة	1834	49	34
إسبانيا	1606	48	45
إيطاليا	1580	10	5
اليابان	1014	13	13
الدنمارك	910	3	3
كندا	595	5	4
المملكة المتحدة	568	18	15
غيرها	2840	69	65
الإجمالي	20008	349	289

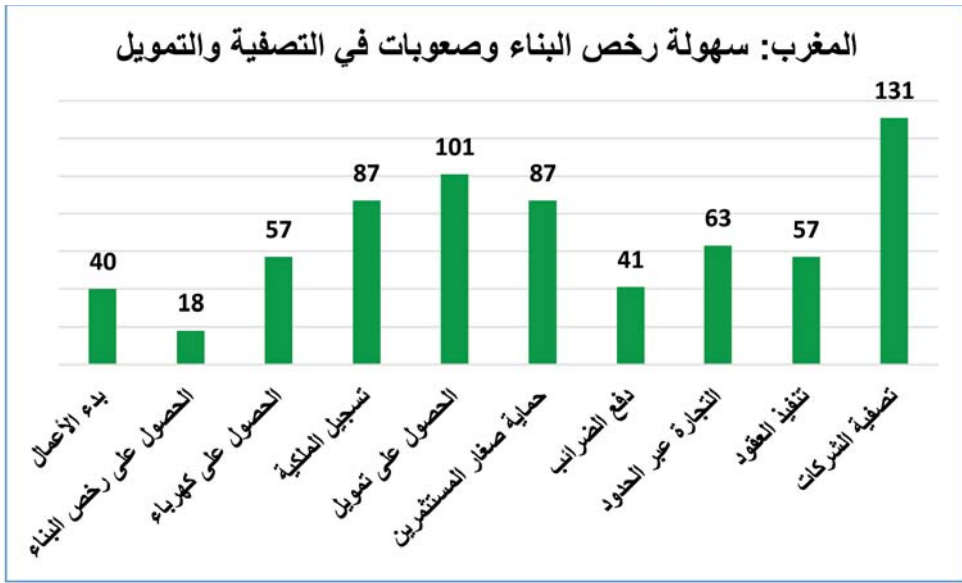
المصدر السابق.

القضايا التي تحتاج إلى اهتمام

لا يزال أمام المغرب برنامج حافل لاستكمال الإصلاح من أجل تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتخفيض البطالة، خاصة بين الشباب، وتقليص التفاوتات الجهوية والاجتماعية، فضلا عن أهمية إصلاح نظام التعليم لتخريج قوى عاملة أكثر مهارة.

ويبين الشكل التالي ترتيب المغرب في مؤشرات البنك الدولي لأداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا، حيث يلاحظ أنها تحوز على ترتيب جيد في عدد من العناصر، بينما تحتاج إلى المزيد من التطوير في عناصر أخرى.

ترتيب المغرب في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

موريتانيا: مقومات واعدة

موارد ومجالات

تتمتع موريتانيا بموارد هامة للتنمية، وتمتلك ثروة معدنية استغل بعضها مثل الحديد والنحاس والذهب والجبس، وينتظر البعض الآخر الاستغلال مثل الفوسفات والكبريت والنفط، حيث تتوفر عمليات التنقيب جارية عن المزيد والمزيد. وتتوفر فرص الاستثمار في الصناعات المعدنية، كما تتوفر أيضا في مجالات السياحة والصناعات الزراعية والغذائية والصناعات الكيماوية وغيرها من الصناعات. وتعتبر مياهها الساحلية من أغنى مناطق العالم بالثروة السمكية، كما تتوفر إمكانات للاستثمار الزراعي وفي الثروة الحيوانية، ويعتمد اقتصاد موريتانيا بشكل أساسي على إنتاج وتصدير الحديد الخام، وقطاع الصيد البحري.

الإصلاحات المنفذة خلال 2015 - 2017

اتخذت موريتانيا سلسلة من الإصلاحات المحسنة للبيئة الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة التي يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- عام 2017:

- تحسن إمكانيات الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال إتاحة إدخال بيانات التسجيل الائتمانية إلكترونياً للمصارف والمؤسسات المالية.
- تعزيز حماية صغار المستثمرين في إطار هيكليات الشركات وإدارتها.
- تسهيل دفع الضرائب من خلال تقليص وتيرة تقديم الملفات وتسديد مساهمات الضمان الاجتماعي.
- تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تحديث النظام الإلكتروني (Sydonia)، مما قلص الوقت المستغرق لتحضير وتقديم التصريحات الجمركية بالنسبة لكل من التصدير والاستيراد.

- عام 2016:

- تسهيل بدء الأعمال عبر إزالة شرط الحد الأدنى من رأس المال.
- تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية بتخفيض سقف الحد الأدنى للقرض في تسجيل بيانات الائتمان وتوسيع التغطية للمقترض.
- تقليص الوثائق والوقت بالنسبة لتجارة الاستيراد بفضل إلغاء التصاريح والتقييم المسبق واعتماد البيانات الإلكترونية.

- عام 2015:

- تسهيل تأسيس الأعمال عبر إقامة النافذة الواحدة وإزالة شرط الإشهار ورسم والحصول على رقم ضريبي.

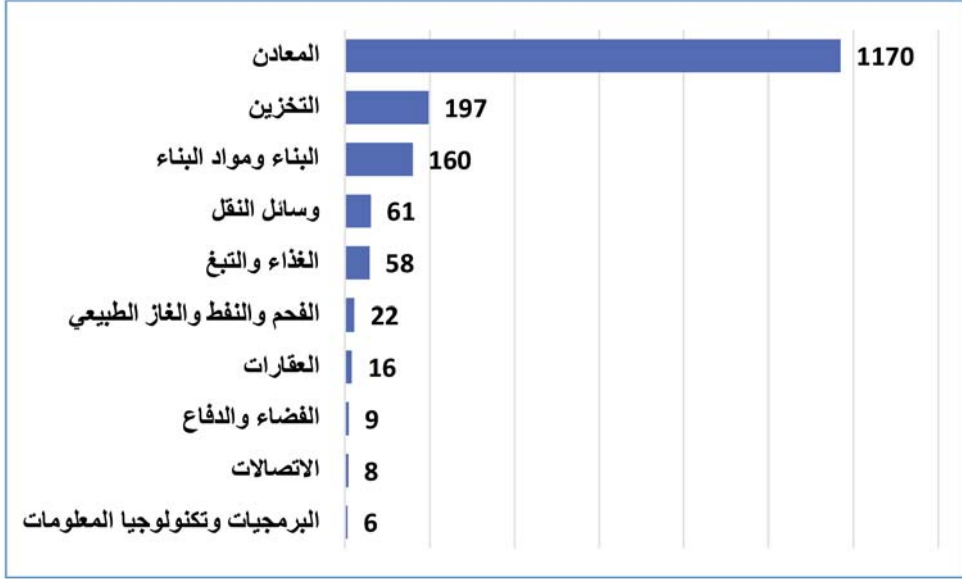
مجالات الاستثمار

تزخر موريتانيا بالعديد من مجالات الاستثمار، ولا سيما منها:

- المعادن: الحديد، والذهب، والنحاس، وغيرها.
- الطاقة: الغاز، والنفط، والطاقة المتجددة.
- الصيد البحري، وما ينطوي عليه من وحدات للتصنيع والمعالجة.
- الزراعة والثروة الحيوانية.
- السياحة الصحراوية والأثرية والترفيهية.

- النقل والبنى التحتية والإسكان والعقار.
- الاستثمار في المنطقة الحرة لمدينة نواديو التي تتمتع بنظام ضريبي وجمركي محفز وداعم.

تطور الاستثمارات الخارجية المباشرة في موريتانيا بين 2012 - 2016،
بحسب أهم 10 قطاعات (مليون دولار)



مستخلص من Fdi markets

أهم الدول المستثمرة في موريتانيا، 2012 - 2016

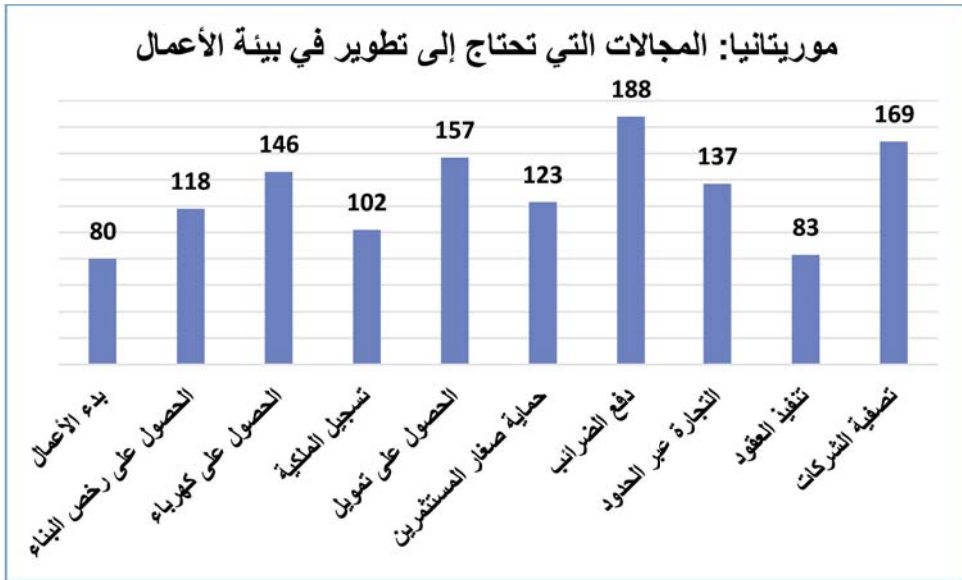
الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
سويسرا	900	1	1
أندونيسيا	270	1	1
فرنسا	243	2	1
نيجيريا	160	1	1
ليتوانيا	58	1	1
المملكة المتحدة	30	2	2
قطر	16	1	1
الإمارات	15	1	1
الولايات المتحدة	15	2	2
الإجمالي	1707	12	11

مستخلص من المصدر السابق.

أولويات العمل

- لا يزال الطريق طويلا أمام موريتانيا لتحسين البيئة الاستثمارية وتأهيل المناخ الاستثماري الذي يحتاجه المستثمر المحلي والاجنبي، ولا سيما في المجالات الأساسية التالية:
- توفير البنى التحتية العصرية من الطاقة والمياه والكهرباء والطرق.
 - تعزيز استقلالية وكفاءة القضاء، وتحديث الأطر التشريعية المناسبة للاستثمار.
 - تعزيز القطاع المصرفي الخاص ارتكازا على التشريعات المناسبة.
 - وضع خطة عملية للتسويق والترويج لفرص ومجالات الاستثمار.
 - وبيين الشكل التالي احتياجات التطوير على كافة المستويات.

ترتيب موريتانيا في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

اليمن: بين المعاناة والامال

آمال محفوفة بالمخاطر

تعلق الآمال على إنهاء الصراع الدائر الذي تسبب في كارثة إنسانية، ليستعيد اليمن بقيادة الحكومة الشرعية عافيته وحيويته ويعود موطنًا للاستثمارات الواعدة في مختلف المجالات والفرص التي تحتاجها البلاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير تقديرات البنك الدولي الصادرة في مارس 2017 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن انكمش منذ عام 2015 بنسبة تقارب 40 %، وأن 17 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما يمثل 60 % من مجموع السكان، بالإضافة إلى 7 ملايين آخرين يعانون من المجاعة. وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية بنسبة 57 % منذ عام 2015، وباتت تطل نحو 3.3 مليون من السكان.

ويعيش نحو نصف سكان اليمن البالغ تعدادهم نحو 26.8 مليون نسمة في مناطق متضررة بشكل مباشر من الصراع، ويحتاج أكثر من 21.1 مليون يمني - أي 80 % من السكان - إلى

مساعدات إنسانية، فيما اضطر 2.8 مليون من السكان إلى النزوح القسري داخل البلاد.

والخدمات الأساسية ضعيفة للغاية، كما يحول النقص في الأدوية والصراع دون حصول نصف السكان على خدمات الرعاية الصحية. وتشير المعلومات الحديثة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا في اليمن تبلغ نصف مليون حالة، حيث انتشر المرض بسبب تدهور أوضاع النظافة والصرف الصحي وتلوث وانقطاع إمدادات المياه.

التوقعات وفسحات الأمل

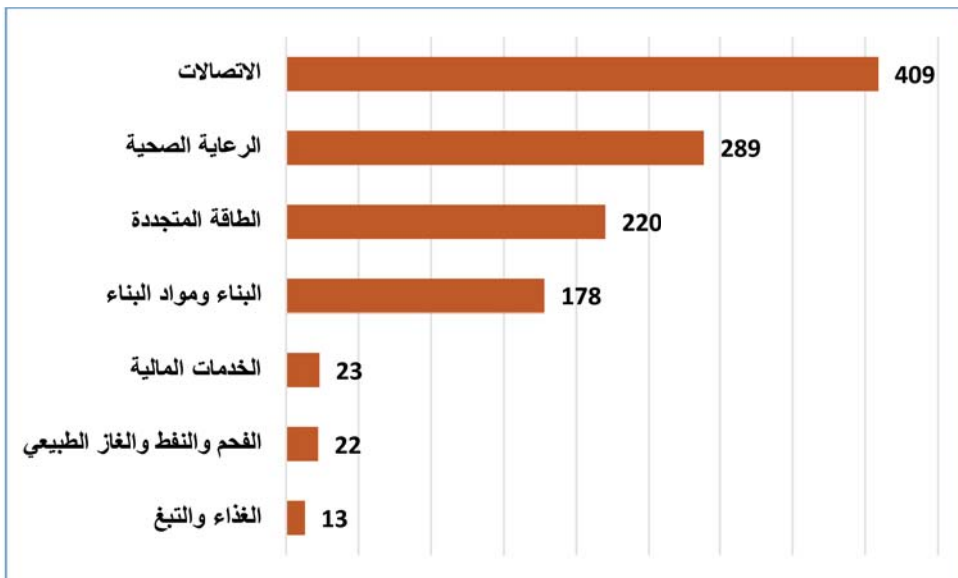
تعتمد التوقعات بشكل حاسم على التحسن السريع على المستويات السياسية والأمنية وانتهاء الصراع الجاري، بما يسمح بإعادة بناء الإنسان والاقتصاد والقدرة الإنتاجية والنسيج الاجتماعي لليمن.

وهناك مؤشرات واعدة بفضل نجاح الهيئة العامة للاستثمار خلال عام 2016 بتحقيق قفزة نوعية بعدد الاستثمارات المسجلة، بزيادة تجاوزت 44.7% على أساس سنوي، على الرغم من الظروف الاستثنائية والصعوبة التي تمر بها اليمن. فقد أوضح التقرير الإحصائي السنوي للهيئة لعام 2016 أنه تم تسجيل 55 مشروعاً استثمارياً، برأسمال بلغ 16.3 مليار ريال، وموجودات ثابتة بقيمة 10.7 مليار ريال، وتوزعت على عشر محافظات. ومن المتوقع أن توفر هذه المشروعات 1450 فرصة عمل، وتشمل 38 مشروعاً في قطاع الصناعة تشكل نسبة 62.6% من إجمالي المشروعات، وتركزت في مجال الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية. وبلغ عدد المشروعات في قطاع الخدمات 14 مشروعاً برأسمال إجمالي 4.9 مليار ريال، معظمها في القطاع الصحي ومحطات تعبئة الغاز. وفي القطاع السياحي تم الاستثمار في مشروعين بمجموع رأسمال 1.1 مليار ريال، كما تم الاستثمار في مشروع زراعي واحد.

كما ارتفع عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة خلال النصف الأول من عام 2017 بنسبة 72% عن الفترة المقابلة من العام السابق ليلعب عدد المشروعات الجديدة 43 مشروعاً، وارتفع رأس المال الاستثماري بنسبة 46% للفترة ذاتها، حيث يتوقع أن توفر 1293 فرصة عمل.

ويؤمل أن تستقر الأمور لتنتقل عملية إعادة الإعمار والبناء، حيث سيكون هناك مجالات كبيرة ومهمة للاستثمار في مختلف القطاعات، وبالأخص منها قطاع البنى التحتية، إلى جانب المجالات التقليدية الواعدة في قطاعات النفط، والمعادن، والصناعة، والثروة السمكية، والثروة الحيوانية، والإسكان، والسياحة.

الاستثمارات الخارجية المباشرة في اليمن بحسب أهم 10 قطاعات 2012 - 2016 (مليون دولار)



مستخلص من Fdi Markets

أهم الدول المستثمرة في اليمن بين عامي 2012 و2016

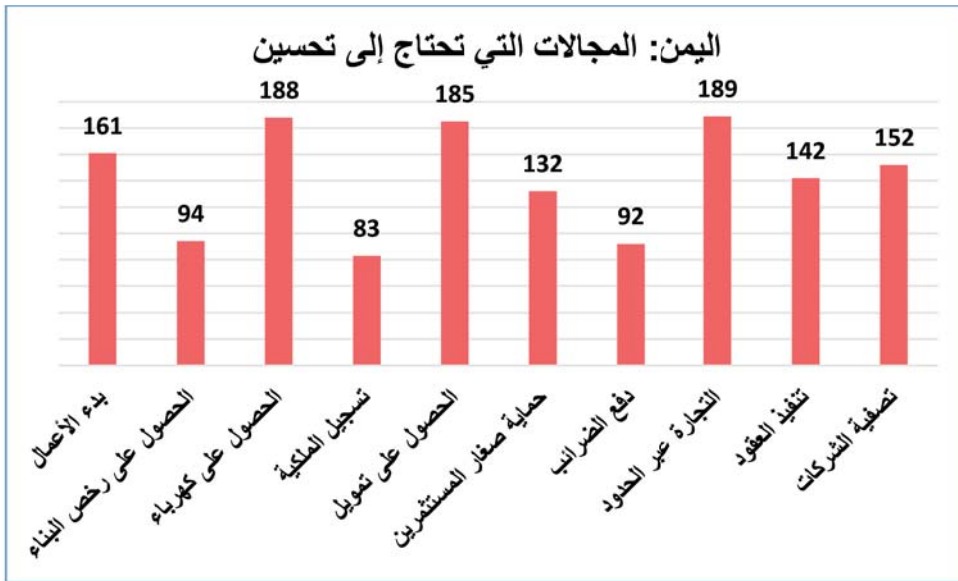
الدولة	fdi مليون \$	عدد المشروعات	عدد الشركات
قطر	289	1	1
الهند	220	1	1
سلطنة عمان	178	1	1
الصين	134	1	1
سنغافورة	134	1	1
الولايات المتحدة	134	1	1
فرنسا	23	1	1
استراليا	22	1	1
الإمارات	20	2	2
الإجمالي	1153	10	10

المصدر السابق.

احتياجات الإصلاح

يبين الشكل التالي ترتيب اليمن في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017، حيث من المهم أن تنطلق ورشة الإصلاح والتطوير في البيئة الاستثمارية، بالتوازي مع ورش البناء والإعمار.

ترتيب اليمن في مؤشرات البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال لعام 2017 بين 190 بلدا



مستخلص من World Bank Doing Business 2017

- 1 البنك الدولي، خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، 2017.
- 2 <http://www.hukoomi.qa>
- 3 <http://lescomores.com/en/economy/investing-in-comoros.php>
- 4 المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- 5 نشرة بنك بيبيلوس 2017.
- 6 الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.